برئاسة حمدوك.. تنفيذي «صمود» يعقد اجتماعاته في نيروبي

تفاقم أزمة الكهرباء وقطوعات تتجاوز ٩ ساعات يومياً

رئيس مجلس الإدارة
الواثــق البريــر

رئيس التحرير
طاهر المعتصم

صوت الأمة
نُكمــل المشهــد

العدد (1638)

الأحد 7 يونيو 2026م - 21 ذو الحجة 1447هـ

تصدر عن شركة الشكابة للطباعة والنشر المحدودة

أشرف عبد العزيز
الحوار سوداني والتفاؤل أمريكي!! 10 الأخيرة

لبنى أحمد حسين
قانون عبد الرحيم دقلو، مرة أخرى!
سجن دقريس... وما أدراك ما سجن دقريس 10 الأخيرة

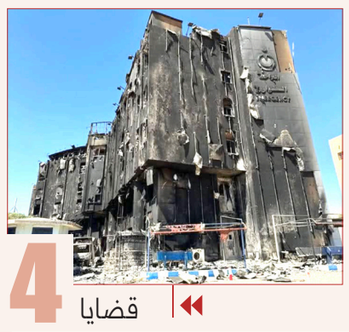

الصحة في السودان تترنح...
بين نزيف الكوادر ومحاولات البقاء! 4 قضايا

الذهب في السودان ثروة هائلة بين الإنتاج الضخم وخسائر الحرب والتهريب 5 اقتصاد

السوداني رضا بابكر يشعل كلاسيكو هولندا.. من أياكس إلى آيندهوفن 10 رياضة

برئاسة حمدوك.. تنفيذي «صمود» يعقد اجتماعاته في نيروبي

نيروبي – صوت الأمة

تبدأ اليوم الأحد في العاصمة الكينية نيروبي، أعمال اجتماعات المكتب التنفيذي للتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» برئاسة الدكتور عبد الله حمدوك، وهي اجتماعات مقرر استمرارها حتى الثلاثاء المقبل، للوقوف على آخر المستجدات السياسية على الساحة.

وتهدف هذه الاجتماعات إلى إجراء تقييم شامل وموضوعي لمسار عمل التحالف، حيث يتضمن جدول الأعمال مناقشة واستعراض تقرير الأمين العام المهندس صديق الصادق، إلى جانب تقارير الأداء التفصيلية المتعلقة بالفترة الماضية، وذلك لتعزيز المكتسبات وتطوير آليات مرنة للتعامل مع التحديات الراهنة، فضلاً عن مناقشة التقرير السياسي.

ومن المقرر أن يركز المكتب التنفيذي في مداولاته على مدار الأيام الثلاثة على رسم ملامح الاستراتيجية المقبلة، عبر تدارس وإقرار برنامج العمل السياسي، ووضع خطط تنفيذية تضمن تفعيل دور قوى الثورة وتعزيز التنسيق المشترك، بما يخدم الجهود الرامية لوقف الحرب، ومجابهة الكارثة الإنسانية المتفاقمة، وإطلاق عملية سياسية شاملة وذات مصداقية.

وفي السياق ذاته، أكد مصدر مسؤول بالمكتب التنفيذي لـ«صمود» أن هذه الاجتماعات تجسد التزام التحالف بالنهج الديمقراطي والمراجعة الدورية لمسيرته، مشيراً إلى أن القرارات والتوصيات التي ستتمخض عنها اللقاءات ستشكل دفعة قوية وموجهاً أساسياً للحراك المدني والسياسي للتحالف خلال المرحلة المقبلة.

مصادر لـ (صوت الأمة) علي عثمان يدير خيوط الخلاف داخل الوطني (المحلول)

الخرطوم: خاص _ صوت الأمة

أكدت مصادر متطابقة لـ«صوت الأمة» أن القيادي البارز بالحزب الحاكم السابق (المحلول)، علي عثمان محمد طه، تدخل شخصياً ووضع آلية محددة لإدارة الخلافات العاصفة التي تضرب أروقة حزب المؤتمر الوطني (المحلول).

وجاء هذا التحرك بعد أن احتدمت الصراعات بشكل لافت بين قطبين رئيسيين داخل الحزب؛ تمثل الأول في مجموعة علي كرتي الذي يواجه عقوبات أمريكية، وأحمد هارون المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، بينما قاد الثاني د. نافع علي نافع وإبراهيم محمود. وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها لتلقي بظلالها حتى على المجموعات المقاتلة المرابطة في مناطق العمليات العسكرية.

وبحسب ما كشفت عنه المصادر الموثوقة، فإن الخطة البديلة التي اعتمدها علي عثمان محمد طه ترتكز أساساً على تجميد كافة الملفات الخلافية والساخنة في الوقت الراهن، لضمان عدم تفجر الحزب من الداخل. ونصت التوجيهات على إبقاء القطاعات الحيوية والفعالة بنشاطها المعهود – لا سيما قطاعات الطلاب والشباب والمجاهدين – على وضعها الحالي دون تغيير أو استقطاب، شريطة أن يظل الخط العام والهدف المشترك لجميع هذه المكونات هو الانخراط الكامل في «معركة الكرامة» وإعادة الإمساك بخيوط المشهد، في ظل محاصرة خارجية بفعل الحظر الأمريكي لجماعات الإخوان المسلمين وواجهاتها، ورفض القوى السياسية.

وفي تطور جديد، أصدر المؤتمر الوطني (المحلول) بياناً رفض فيه اتفاق القوى السياسية والمدنية في أديس أبابا، بينما رفض الجناح المناوئ بقيادة هارون – المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية – التعليق على اتفاق أديس، بحسب مصادر مطلعة.

الآلية الخماسية تعلن تقدماً في مشاورات أديس أبابا نحو حوار سوداني شامل

أديس أبابا . صوت الأمة

أعلنت الآلية الخماسية الدولية أن مشاوراتها مع أطراف سياسية ومدنية سودانية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا أحرزت تقدماً ملحوظاً باتجاه تأسيس حوار سوداني شامل، مؤكدة أن المشاركين بدأوا بالفعل في إعداد مسودات أولية تشكل أرضية للنقاشات الموسعة في المرحلة المقبلة.

وقالت الآلية، التي تضم الاتحاد الأفريقي وإيغاد والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إن الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة من 3 إلى 5 يونيو جاءت امتداداً لمشاورات برلين في أبريل الماضي، وركزت على وضع ترتيبات وآليات لتشكيل لجنة تحضيرية تمهيداً لإطلاق عملية سياسية يقودها السودانيون.

وأوضح بيان الآلية أن النقاشات اتسمت بالصعوبة لكنها كانت مثمرة، مشيراً إلى أن ممثلين عن قوى سياسية ومدنية من اتجاهات متعددة عملوا على إعداد نصوص ومذكرات مكتوبة، مع توقع تقديم مذكرات إضافية خلال الفترة المقبلة.

وأضاف البيان أن المشاورات كشفت عن ملامح أرضية مشتركة يمكن البناء عليها لتوسيع دائرة الحوار بين طيف أوسع من القوى السودانية، بما يسهم في إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية تعالج جذور الأزمة وتؤسس لسلام مستدام.

وأكدت الآلية استمرار التزامها بدعم عملية سياسية شاملة يقودها السودانيون، مع التنسيق المستمر مع الشركاء الإقليميين والدوليين لدفع جهود التسوية السلمية، مشددة في الوقت ذاته على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه، ومُحذّرة من أي خطوات لتشكيل هياكل حكم موازية قد تؤدي إلى تعميق الانقسام.

ودعت الآلية الأطراف الإقليمية والدولية إلى دعم جهود خفض التصعيد وتهيئة الظروف المناسبة للوصول إلى تسوية تفاوضية دائمة.

وشارك في المشاورات ممثلون عن ثلاثة تيارات رئيسية هي: تحالف «صمود» بقيادة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، وتحالف «تأسيس» المتحالف مع قوات الدعم السريع، و«الكتلة الديمقراطية» التي تضم قوى متحالفة مع الجيش السوداني،

إضافة إلى حركات وأحزاب وشخصيات سياسية ومدنية أخرى، في ظل تباين داخل الكتلة الديمقراطية بين فصائل مشاركة وأخرى مقاطعة.

وتأتي اجتماعات أديس أبابا ضمن مسار سياسي تقوده الآلية الخماسية منذ أشهر لإعادة جمع القوى السودانية حول طاولة حوار واحدة، بعد تعثر مبادرات إقليمية ودولية منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع في أبريل 2023.

وكانت الآلية قد عقدت اجتماعاً تشاورياً في برلين خلال أبريل الماضي، اتفقت فيه مع الأطراف السودانية على مواصلة المشاورات لتشكيل لجنة تحضيرية لحوار واسع بمشاركة أكبر عدد من القوى السياسية والمدنية، على أن يكون الحوار سودانياً خالص القيادة ويحظى بدعم إقليمي ودولي.

ويأتي تأكيد الآلية رفضها إنشاء هياكل حكم موازية في ظل تصاعد النقاشات داخل الساحة السودانية حول مبادرات طرحتها قوى متحالفة مع قوات الدعم السريع لتأسيس ترتيبات سياسية وإدارية في مناطق خارج سيطرة الحكومة، وهو ما تعتبره السلطات السودانية مساساً بوحدة الدولة، بينما تعارضه أطراف إقليمية ودولية ترى أنه قد يزيد من تعقيد الأزمة.

وتسعى الآلية الخماسية من خلال هذه الجولة إلى بناء توافقات أولية بين القوى المدنية والسياسية، تمهيداً لإطلاق عملية سياسية أوسع، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى وقف الحرب ومعالجة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في السودان.

كلمة العدد ..

حين يلتقي السودانيون

بعد ثلاثة أعوام كاملة من الحرب، لم يعد السودانيون يبحثون عن انتصار لهذا الطرف أو ذاك، بقدر ما يبحثون عن انتصار الوطن على جراحه، وانتصار الحياة على الموت، وانتصار المستقبل على حاضر أنهكته البنادق وأثقلته المآسي. فمن حقّ هذا الشعب الذي دفع أثمانًا باهظة من أمنه واستقراره واقتصاده ووحدته الاجتماعية، أن يرى في الأفق بشائر سلام حقيقي يطوي صفحة الحرب ويفتح صفحة الدولة.

في هذا السياق، تكتسب اللقاءات الجارية في أديس أبابا أهمية خاصة، ليس لأنها ستحل الأزمة السودانية بين ليلة وضحاها، وإنما لأنها تعكس تحولًا مهمًا في المزاج السياسي العام، وتؤشر إلى تنامي القناعة بأن لا مخرج من هذه الحرب إلا بالحوار والتوافق الوطني. فمجرد اجتماع قوى سياسية ومدنية متباينة الرؤى حول طاولة واحدة، والبحث عن أرضية مشتركة، يمثل خطوة إلى الأمام في طريق ظل مغلقًا لفترة طويلة بفعل الاستقطاب الحاد وخطابات الإقصاء.

لقد أثبتت التجربة المريرة، أن الحرب لا تنتج حلولًا سياسية، وأن الرهان على القوة وحدها لا يقود إلا إلى المزيد من الدمار والتشظي. وكل يوم إضافي من القتال يعني مزيدًا من الضحايا والنازحين واللاجئين، ومزيدًا من التراجع في فرص التعافي الوطني. لذلك فإن أي جهد يضع مصلحة السودان فوق الحسابات الضيقة يستحق الدعم والإسناد.

غير أن المطلوب اليوم ليس مجرد لقاءات أو بيانات حسن نوايا، وإنما إرادة سياسية شجاعة تعترف بحجم الكارثة التي حلت بالبلاد، وتضع مصلحة الشعب فوق مصالح القوى والأفراد. فالسودانيون لا ينتظرون مؤتمرًا جديدًا يضاف إلى أرشيف المبادرات، بل ينتظرون خطوات عملية تقود إلى وقف الحرب، وتخفيف المعاناة الإنسانية، وتهيئة الطريق أمام سلام عادل ومستدام.

إن ما يجري اليوم قد لا يكون نهاية الطريق، لكنه بلا شك بداية تستحق البناء عليها. ولعل أهم ما يميزها أنها تنطلق من إدراك متزايد بأن السودان أكبر من الجميع، وأن لا أحد يستطيع أن يحتكر مستقبله أو يفرض رؤيته بقوة السلاح.

يبقى الأمل قائمًا ما دام السودانيون قادرين على الجلوس معًا والتحدث إلى بعضهم بعضًا. فالأوطان لا تنقذها البنادق مهما علت أصواتها، وإنما تنقذها الحكمة حين تنتصر على الانفعال، والإرادة الوطنية حين تتغلب على مرارات الحرب. والسودان، الذي صبر كثيرًا، يستحق أخيرًا فرصة حقيقية للسلام.

زيادة بنسبة ٪95 في أسعار منظومات الطاقة الشمسية

تفاقم أزمة الكهرباء وقطوعات تتجاوز ٩ ساعات يومياً

خاص _ صوت الأمة

تشهد مختلف الولايات السودانية تصاعداً حاداً في أزمة انقطاع التيار الكهربائي، حيث تجاوزت ساعات القطع حاجز التسع ساعات يومياً دون استثناء، حتى في المرافق الصحية.

وتزامنت هذه الانقطاعات المتزايدة مع موجة حر شديدة تضرب البلاد، حيث سجلت درجات الحرارة معدلات قياسية تجاوزت 42 درجة مئوية، الأمر الذي ضاعف معاناة المواطنين، وتسبب في تعطيل كثير من الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وسط مطالبات شعبية واسعة بوضع حلول عاجلة للأزمة.

بالمقابل، تسبب ارتفاع الأسعار في عجز أغلب المواطنين عن التحول إلى استخدام منظومات الطاقة الشمسية، حيث بلغت الزيادة في أسعارها خلال الأشهر الماضية 95٪، حسب تجار تحدثوا لـ«صوت الأمة».

إصابة أكثر من ٣٥ شخصاً في هجوم (كلاب ضالة) بشرق ود مدني

أم القرى . صوت الأمة

أصيب أكثر من 35 شخصاً إصابات متفاوتة، إثر هجوم مجموعة من الكلاب الضالة على قرية «العوضية» بمحلية أم القرى، شرق مدينة ود مدني،الجمعة، ، في حادثة تعكس حجم المعاناة والمخاطر البيئية والصحية التي يواجهها المواطنون.

وعلى خلفية الحادثة، أطلق ناشطون عبر منصة «أم القرى الإخبارية» تحذيرات عاجلة لسكان المنطقة، بضرورة اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة، وتقييد حركة الأطفال في الطرقات حرصاً على سلامتهم.

وفي السياق، أبدى أهالي المحلية مخاوف متزايدة جراء النقص الحاد في «السُّعار» بالمستشفى المحلي؛ وناشد السكان الجهات الحكومية المختصة بالتدخل العاجل لتوفير اللقاحات والأمصال، والتحرك الميداني للسيطرة على انتشار الكلاب الضالة داخل الأحياء السكنية.

من جهتها قالت ادارة مستشفى ام القرى في تعميم نشرته (منصة ام القرى) انها قدمت العلاج اللازم لجميع الحالات التي وصلت المستشفى، بينما قامت بتحويل الإصابات الخطيرة الى مستشفى ود مدني.

٢٥٠ إصابة بالضنك في الدبة و١٥٩ بمروي وألف إصابة بالملاريا في النيل الأبيض

الخرطوم: صوت الأمة

كشفت عضو اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان واختصاصية الأوبئة، الدكتورة أديبة إبراهيم السيد، عن تسجيل 250 إصابة بحمى الضنك في مدينة الدبة ومخيمات النازحين بالولاية الشمالية، و159 إصابة أخرى في مروي، إلى جانب أربع حالات وفاة، فيما سجلت ولاية النيل الأبيض نحو ألف إصابة بالملاريا و125 إصابة بحمى الضنك.

وقالت السيد في تصريح لـ«صوت الأمة» إن تزايد أعداد المصابين بحمى الضنك والملاريا يعكس حجم التدهور الذي يشهده القطاع الصحي في السودان، محذرة من اتساع نطاق انتشار الأوبئة إلى ولايات أخرى في ظل ضعف الاستجابة الصحية.

وأوضحت أن الولاية الشمالية تشهد ارتفاعاً مقلقاً في حالات حمى الضنك، خاصة في مدينتي الدبة ومروي، مشيرة إلى أن مخيمات النازحين بالدبة سجلت العدد الأكبر من الإصابات، إلى جانب تسجيل أربع وفيات مرتبطة بالمرض.

وأضافت أن انتشار حمى الضنك والملاريا يرتبط بتردي الأوضاع البيئية وغياب خدمات الإصحاح البيئي، فضلاً عن نقص المياه النظيفة وتراكم النفايات وتكاثر البعوض الناقل للأمراض، إلى جانب النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية.

وأشارت إلى أن ولاية النيل الأبيض، خاصة بالقرب من الدويم والقرى المجاورة، تشهد بدورها ارتفاعاً في معدلات الإصابة، حيث تم رصد نحو ألف حالة ملاريا و125 حالة حمى ضنك.

وأكدت السيد أن استمرار تدهور الوضع الصحي وانعدام الأدوية، خصوصاً المنقذة للحياة، يهدد بمزيد من انتشار الأوبئة في مختلف أنحاء البلاد، داعية السلطات الصحية والمنظمات الإنسانية إلى التدخل العاجل لدعم المرافق الصحية وتعزيز برامج مكافحة الأوبئة والإصحاح البيئي.

أزمة عطش خانقة وتصاعد قياسي في أسعار المياه جنوبي الخرطوم

الخرطوم _ صوت الأمة

يعيش سكان منطقتي الصالحة وهجليجة، جنوبي العاصمة الخرطوم، معاناة قاسية جراء تفاقم أزمة مياه الشرب وانعدامها بشكل شبه كامل من الشبكات الرئيسية، ما دفع الأهالي إلى الاعتماد الكلي على عربات الكارو لتوفير احتياجاتهم اليومية وسط ظروف اقتصادية بالغة التعقيد.

وشهدت أسعار المياه في الآونة الأخيرة قفزة غير مسبوقة، حيث اشتكى مواطنون من وصول سعر برميل المياه إلى ثلاثين ألف جنيه، وهو مبلغ يفوق القدرة المالية لمعظم الأسر المتبقية في المنطقة، ما جعل الحصول على مياه نظيفة عبئاً ثقيلاً يهدد استقرارهم ويزيد من حدة الأوضاع الإنسانية المتردية أساساً.

وأمام هذا الوضع الحرج، أطلق سكان الصالحة وهجليجة مناشدة عاجلة إلى والي ولاية الخرطوم، مطالبين بضرورة التدخل السريع والفوري لإيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة، وتشغيل محطات المياه المتوقفة، وتوفير الدعم اللازم لإنهاء هذه المعاناة اليومية وتخفيف العبء عن كاهل المواطنين.

مقتل ٤ أشخاص وإصابة ٦ آخرين في هجومين جويين بشمال كردفان

متابعات _ صوت الأمة

قُتل أربعة أشخاص وأُصيب ستة آخرون في هجومين جويين منفصلين استهدفا عدة مناطق بولاية شمال كردفان.

وقالت مجموعة «محامو الطوارئ» الحقوقية في بيان، السبت، إن طائرات مسيّرة قصفت مساء أمس قريتي «الخشخاشة» و«البقريات» بمحيط منطقة أبو زعيمة بمحلية حمرة الشيخ بولاية شمال كردفان.

وقد أسفر أحد الهجومين عن مقتل شخصين وإصابة خمسة آخرين، بينهم ثلاثة في حالة حرجة جرى إسعافهم إلى منطقة المرخ لتلقي العلاج، بحسب المجموعة الحقوقية.

كما استهدف الهجوم الآخر في ذات المنطقة سيارة مدنية، ما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة آخر، لترتفع الحصيلة الإجمالية للهجومين إلى أربعة قتلى وستة جرحى، بينهم حالات حرجة، وفق البيان.

وكشفت المجموعة عن ارتفاع عدد السيارات المدنية المستهدفة في المنطقة منذ 28 مايو الماضي، في نمط قالت إنه يستهدف وسائل مدنية بشكل متكرر.

واعتبرت «محامو الطوارئ» أن القصف يشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

لجنة أمن كسلا تتوعد مروجي خطابات الكراهية والعنصرية

متابعات _ صوت الأمة

في خطوة لاحتواء التوتر والاحتقان بين بعض المكونات القبلية بولاية كسلا، أصدرت لجنة أمن الولاية قرارات بالقبض الفوري واتخاذ الإجراءات القانونية وفتح البلاغات الجنائية في مواجهة كل من يثبت تورطه في نشر أو ترويج خطابات الكراهية أو العنصرية أو الإساءة إلى الدولة ومؤسساتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسائط أخرى.

كما وجهت اللجنة بحظر حمل الأسلحة النارية أو البيضاء داخل الأسواق والأماكن العامة والتجمعات السكانية، مع اتخاذ إجراءات الضبط والمصادرة الفورية بحق المخالفين.

وأكدت لجنة أمن كسلا أن الدولة تنظر إلى جميع مكونات الولاية على قدم المساواة، وتحرص على حماية السلم الاجتماعي، وترفض أي خطابات أو ممارسات تثير الفتنة أو تهدد أمن واستقرار الولاية.

وشملت القرارات اشتراط الحصول على تصديق مسبق قبل 48 ساعة لإقامة أي احتفالات أو تجمعات أو ورش عمل أو فعاليات جماهيرية من أي نوع.

وكلفت اللجنة مجموعة من القيادات الأهلية والشخصيات المجتمعية، بمشاركة ممثلين من لجنة أمن الولاية، للقيام بمساع حميدة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية ومعالجة أسباب التوتر وترسيخ دعائم التفاهم والتعايش السلمي.

وحذرت لجنة أمن الولاية من أنها ستتعامل بحزم مع أي محاولات لزعزعة الأمن أو التحريض على العنف أو إثارة النعرات القبلية أو تعطيل السلم المجتمعي، أياً كان مصدرها أو الجهة التي تقف وراءها.

انفجار يعقبه حريق في الأبيض وشكاوى من توقيفات عشوائية تطال المدنيين

الأبيض: صوت الأمة

شهدت مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، دوي انفجار عنيف تلاه اندلاع حريق ضخم في محطة «الميثاق» للوقود، الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة. ونقل شهود عيان أن الحادثة نتجت عن استهداف بطائرة مسيّرة، رجحوا تبعيتها لقوات الدعم السريع.

وفي سياق متصل، أبدى عدد من مواطني المدينة مخاوفهم وشكواهم من الإجراءات الأمنية التي تنفذها القوات المشتركة عقب كل هجوم بالطائرات المسيّرة يستهدف المنطقة. وأفاد سكان محليون بأن حملات التوقيف والقبض تتم بصورة عشوائية، حيث تشتبه الأجهزة الأمنية في أي شخص يتواجد بالقرب من المواقع المستهدفة، ما أثار حالة من القلق والتوتر بين المدنيين.

نقابة الصحفيين: ٨ صحفيين سودانيين تعرضوا للإهانة والتهديد في ليبيا

متابعات _ صوت الأمة

في تصاعد خطير لما وصفته النقابة بالعدوانية وسوء المعاملة التي يتعرض لها السودانيون في ليبيا، تعرض ثمانية صحفيين للإهانة والتهديد والتحريض خلال أسبوع واحد.

وكشفت نقابة الصحفيين السودانيين في بيان، ، عن تلقيها بلاغات من 8 صحفيين وصحفيات سودانيين في ليبيا، تعرضوا خلال أسبوع واحد لانتهاكات شملت الإهانة والتهديد والتحريض، وذلك في ظل موجة عدائية متصاعدة ضد الأجانب والمهاجرين.

من جهتها، أكدت الحكومة الليبية التي تتخذ من مدينة بنغازي مقراً لها أن الإجراءات المتخذة لمكافحة الهجرة غير النظامية ومنع ما سمته «التوطين والتوطن» لا تشمل اللاجئين السودانيين الفارين من ظروف الحرب في السودان، مشيرة إلى أنها تعمل وفق الضوابط المنظمة بموجب قرارات مجلس الوزراء.

وأوضحت النقابة أن الانتهاكات تشمل التهديد بالعنف ومحاولات الاعتداء والتمييز في الحصول على الخدمات الأساسية، وصلت إلى حد صعوبة الشراء من المتاجر.

وقالت سكرتيرة الحريات بالنقابة، إيمان فضل السيد، إن السكرتارية رصدت خلال الأسبوع الأول من يونيو الجاري تصاعداً مقلقاً في حوادث المضايقة والتهديد وخطاب الكراهية ضد صحفيين سودانيين لاجئين في عدد من المدن الليبية.

وأشارت إلى أن النقابة تواصلت مع 39 صحفياً، بينهم 16 صحفية، فيما بلغ عدد المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 28 صحفياً، بحسب النقابة.

وأضافت أن 17 صحفياً وصحفية يقيمون في مناطق مصنفة على أنها خطرة أو شديدة الخطورة.

وشهدت مدن ليبية، خلال الأسبوع الماضي، احتجاجات غاضبة من ليبيين، كان أبرزها أمام مقر مفوضية شؤون اللاجئين في منطقة جنزور، طالبوا خلالها بإغلاق المفوضية على خلفية أنباء عن نية منظمات أممية توطين لاجئين ومهاجرين غير شرعيين داخل ليبيا.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عن قلقها من انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية حول عمل الأمم المتحدة، محذرة من تصاعد التوترات والتحريض ضد موظفيها، ونفت في بيان تنفيذ أي من وكالاتها، ومنها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أي برامج لتوطين المهاجرين في ليبيا، ووصفت تلك الادعاءات بأنها «عارية عن الصحة تماماً».

وأكدت النقابة أن عدداً من الصحفيين السودانيين في ليبيا يواجهون أوضاعاً خاصة تمنع عودتهم الآمنة إلى السودان بسبب الحرب المستمرة أو المخاطر المرتبطة بعملهم الصحفي.

من بينها السودان.. إلغاء سياسات ترامب بشأن المهاجرين من ٣٩ دولة بأمر قضائي أمريكي

متابعات _ صوت الأمة

أصدر قاض فيدرالي حكماً بعدم قانونية سلسلة من السياسات التي اعتمدتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي حالت دون البت في طلبات اللجوء وتصاريح العمل والإقامة الدائمة (البطاقات الخضراء) والجنسية لمواطني 39 دولة.

وألغى قاضي المحكمة الجزئية الأمريكية جون ماكونيل في بروفيدنس بولاية رود آيلاند مجموعة من السياسات التي اعتمدتها وكالة خدمات الهجرة والجنسية الأمريكية، والتي قال إنها وضعت أشخاصاً من عشرات الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في «وضع قانوني معلق وغير محدد».

وقال القاضي إن المهاجرين التزموا بالإجراءات القانونية التي سنّها الكونغرس واعتمدتها الوكالة بموجب اللوائح، ومع ذلك «تقطعت بهم السبل لشهور متواصلة في انتظار طلبات الحصول على المزايا التي ترفض الوكالة البت فيها».

وأضاف أن الوكالة اعتمدت هذه السياسات دون سلطة قانونية أو تنظيمية، مستندة إلى «مشاعر معادية للمهاجرين لا يجوز أن تؤثر في عملية صنع القرار».

ويُعد الحكم انتصاراً لتحالف من منظمات خدمة المهاجرين والنقابات العمالية التي رفعت دعوى قضائية في مارس للطعن في هذه السياسات، والتي تتبع لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية.

وفي 29 ديسمبر 2025، أعلنت إدارة ترامب توسيع قائمة الدول التي تفرض قيوداً كاملة أو جزئية على السفر إلى الولايات المتحدة لتشمل 39 دولة، بعد أن كانت تضم 19 دولة فقط.

وتشمل الدول الـ39 التي خضعت لقيود كاملة أو جزئية: أفغانستان، بورما، تشاد، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، إريتريا، هايتي، إيران، ليبيا، الصومال، السودان، اليمن، بوروندي، كوبا، لاوس، سيراليون، توغو، تركمانستان، فنزويلا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، جنوب السودان، سوريا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، بنين، ساحل العاج، دومينيكا، الغابون، غامبيا، ملاوي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، تنزانيا، تونغا، زامبيا، وزيمبابوي.

دارفور.. نظام صحي على حافة الانهيار

مستشفيات بلا قدرة في قلب أزمة إنسانية متصاعدة

في أقصى غرب السودان، لم تعد المستشفيات ملاذاً للحياة في زمن الحرب. فمع كل يوم يمر، يتحول القطاع الصحي في إقليم دارفور إلى خط دفاع هش يوشك على الانهيار. ومع استمرار النزاع المسلح وتفاقم نقص الإمدادات الطبية وتدمير البنية التحتية، تتراجع قدرة النظام الصحي يوماً بعد يوم، في مشهد يعكس واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً في العالم اليوم.

وبينما تتسع رقعة الاحتياجات الإنسانية، تشير بيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٦ إلى أن أكثر من ستة ملايين شخص في دارفور باتوا بحاجة ماسة إلى مساعدات غذائية وصحية عاجلة. وفي المقابل، لا يعمل سوى نحو ١٠٪ من المرافق الصحية، وغالبها يعمل بقدرات محدودة للغاية، في ظل نقص حاد في الأدوية والمعدات واعتماد متزايد على دعم المنظمات الدولية للإبقاء على ما تبقى من النظام الصحي.

وتعاني مناطق عدة في إقليم دارفور من انتشار متزايد للأوبئة، مثل حمى الضنك والملاريا والكوليرا، في ظل تدهور الأوضاع الصحية ونقص الإمدادات الطبية وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

مراسلون دارفور - **صوت الأمة**

وقد أطلقت منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة ومنظمة أطباء بلا حدود تحذيرات متكررة من التدهور الحاد في الوضع الصحي، محذرة من اتساع رقعة انتشار الأمراض وارتفاع المخاطر على حياة المدنيين، خصوصاً في مناطق النزوح والمخيمات التي تعاني هشاشة شديدة في الخدمات الأساسية.

كما تتفاقم الكارثة الصحية داخل مخيمات النزوح في دارفور، حيث تتحول الحياة اليومية إلى صراع صامت مع المرض والجوع وانعدام الرعاية الطبية. ففي خيام مكتظة تفتقر إلى أبسط مقومات النظافة، يتكدس الأطفال والنساء وكبار السن في ظروف قاسية، بينما تغيب الأدوية الأساسية وتندر الخدمات الصحية الأولية، ما يجعل حتى الأمراض البسيطة تهديداً مباشراً للحياة.

وفي هذه المخيمات، التي يفترض أن تكون ملاذاً مؤقتاً، تمتد طوابير المرضى لساعات طويلة أمام نقاط طبية محدودة الإمكانات، يديرها متطوعون أو كوادر منهكة تعمل بما توفر من أدوات شحيحة. وتتحول المعاناة اليومية إلى مشهد إنساني ثقيل، يختلط فيه الألم بالأمل في انتظار دعم قد لا يصل بالسرعة الكافية لإنقاذ الأرواح.

نيالا.. نظام صحي شبه منهار

في قلب الأزمة الصحية والإنسانية التي تعصف بالسودان للعام الرابع على التوالي بسبب الحرب المستعرة بين الجيش وقوات «الدعم السريع»، تمثل مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور ومقر الحكومة الموازية التي شكلتها قوات «الدعم السريع»، نموذجاً صارخاً لانهيار شبه كامل للنظام الصحي.

فمن بين المرافق الطبية العديدة التي كانت تخدم سكان المدينة قبل الحرب، لم يتبق سوى ثلاثة مستشفيات تعمل بإمكانات محدودة، هي: «مستشفى نيالا التعليمي» و«المستشفى التركي» و«مستشفى نيالا التخصصي».

وبحسب مصادر طبية، فإن المستشفيين الأخيرين يحظيان بدعم وإدارة من قوات «الدعم السريع» من حيث التمويل والإشراف والتخطيط، كما تمنح منسوبيها أولوية في الحصول على العلاج، ما يقلص فرص المدنيين في الاستفادة من الخدمات الصحية.

ويواجه مستشفى نيالا التعليمي نقصاً حاداً في المعدات والأدوية، وانعدام الحد الأدنى من متطلبات التشغيل، إلى جانب تأخر الأجور وغياب أي ضمانات لتحسين الأوضاع، الأمر الذي دفع العاملين والأطباء إلى الإضراب، فيما غادر آخرون إلى القطاع الخاص، وفقاً لمصدرين طبيين تحدثا لـ«صوت الأمة».

ومن جهته، قال مسؤول في حكومة تحالف السودان التأسيسي «تأسيس» إن الأزمة التي يعاني منها مستشفى نيالا التعليمي مالية بالدرجة الأولى، مضيفاً: «قوات الدعم السريع لم تمول المستشفى التعليمي، ولم تتمكن من دفع أجور الأطباء والعاملين الذين كانوا يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة».

دعم أقسام معينة ينقذ آلاف المرضى

تدعم منظمة أطباء بلا حدود قسم النساء والتوليد، وقسم الجراحة، كما أسهمت في تأهيل قسم الأطفال.

وبحسب مصدر طبي، تُجرى في قسم النساء والتوليد عمليات الولادة القيصرية الطارئة مجاناً، بما في ذلك حالات الإجهاض والنزيف وتعسر الولادة الطبيعية، إضافة إلى خدمات الولادة الطبيعية.

وأوضح المصدر أن مقابلة الطبيب في قسم الجراحة تتم مجاناً، كما تُصرف الأدوية للمرضى دون مقابل، بينما يحصل الأطفال كذلك على خدمات الكشف الطبي المجاني.

وقال مصدر طبي إن المواطنين يواجهون خطر المجاعة وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، مشيراً إلى أن ضعف الاستجابة الإنسانية ترك قطاعات واسعة من السكان في أوضاع صحية وإنسانية بالغة السوء.

وفيات بسبب توقف مركز غسيل الكلى

تسبب إغلاق مركز غسيل الكلى بمستشفى نيالا التخصصي في وفاة ثلاث حالات خلال أيام عيد الأضحى، بحسب مصدر طبي تحدث لـ«صوت الأمة».

وقال المصدر إن المركز توقف عن العمل خلال أيام العيد دون إعلان رسمي يوضح أسباب الإغلاق.

ويواجه المستشفى نقصاً حاداً في الأدوية والمستلزمات الطبية والمعدات الخاصة بالغسيل الكلوي، نتيجة عدم توفير ميزانية تشغيلية للمركز.

كما يعاني المركز من تهالك الأجهزة وغياب الصيانة الدورية، ما ضاعف المخاطر الصحية التي تواجه المرضى، وفقاً لمسؤولة بالمركز تحدثت لـ«صوت الأمة».

وأضاف مصدر طبي أن الوفيات تنتج عن تراكم الفضلات والسوائل السامة في أجسام المرضى، ما يؤدي إلى مضاعفات خطيرة قد تنتهي بالوفاة.

ويستقبل المركز عشرات المرضى يومياً من مختلف محليات جنوب دارفور، ما يجعل توقفه كارثة إنسانية تهدد حياة أعداد كبيرة من المرضى الذين يعتمدون عليه للبقاء على قيد الحياة.

الضعين.. أزمة صحية بعد تعطل مستشفى المدينة

في 20 مارس 2026، تسبب قصف جوي بطائرة مسيرة، نُسب إلى الجيش السوداني، في خروج مستشفى الضعين التخصصي بولاية شرق دارفور عن الخدمة بالكامل.

كما أسفر القصف عن سقوط ما لا يقل عن 70 شخصاً بين قتيل وجريح، بحسب مصادر أهلية، أفادت بأن المستشفى كان يقدم خدماته لآلاف المواطنين في المدينة ومحيطها.

مراكز بديلة

بعد خروج مستشفى الضعين التعليمي عن الخدمة، أنشأ متطوعون أقساماً صحية بديلة موزعة في عدد من أحياء مدينة الضعين.

فقد تم تحويل عنبر الولادة إلى مركز بحي العرب، ونقل قسم الأطفال إلى الميناء البري، فيما جرى تخصيص مركز بحي القبة لعلاج حالات سوء التغذية وسط النساء الحوامل والمرضعات والأطفال، إضافة إلى تحويل قسم الجراحة إلى مجمع التضامن الطبي.

ووصف الإعلامي أبو علامة هذه الخطوة بأنها «إجراء إنقاذي بالغ الأهمية» لسد الفراغ الكبير في خدمات الرعاية الطبية، خاصة في ظل الظروف الإنسانية الراهنة.

أزمة دواء

تشهد ولايات دارفور تدهوراً إنسانياً متسارعاً نتيجة تفاقم أزمة الدواء والمستلزمات الطبية المنقذة للحياة. وأدى استمرار القتال بين الجيش وقوات «الدعم السريع» للعام الرابع على التوالي إلى تعطّل سلاسل الإمداد الرسمية، فيما تعرضت مخازن ومستودعات الإمدادات الطبية بمدينة نيالا للحرق والنهب والتدمير خلال الأشهر الأولى من الحرب.

وسدّ الفراغ الذي خلّفه غياب الإمداد الدوائي الرسمي تجار عاديون وبعض الوكلاء ونافذون في «الدعم السريع»، من خلال جلب الأدوية بطرق تجارية وعبر شبكات تهريب.

ويقول صاحب صيدلية في السوق الشعبي بمدينة نيالا: «الدواء متوفر في المدينة، لكن الأدوية التابعة للإمداد الدوائي الرسمي منعدمة. أما الأدوية المتوفرة فمعظمها غير مسجل لدى وزارة الصحة، ولا خيار أمامنا سوى التعامل معها».

ويضيف: «بعض الأدوية تفقد صلاحيتها، خاصة التي تحتاج إلى التبريد مثل القطرات والحقن، إذ تصل أحياناً وهي فاقدة للصلاحية نتيجة ظروف النقل والتخزين».

وأضحت تجارة الأدوية المهربة نشاطاً واسع الانتشار في ولايات دارفور، يهيمن عليه نافذون وقادة محليون مستفيدين من نفوذهم، بحسب طبيب فضّل عدم الكشف عن هويته.

وتشير تقارير طبية محلية إلى أن ما يقارب 90% من الأدوية المتداولة في مناطق سيطرة «الدعم السريع»، بما في ذلك مدينة نيالا، هي أدوية مهربة تتدفق عبر شبكات تهريب تنشط على الحدود مع ليبيا وجنوب السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى.

وقال مصدر عسكري لـ«صوت الأمة» إن جزءاً من عائدات تجارة الأدوية يُستخدم في تمويل عمليات تأمين المسارات ومجموعات مسلحة تعمل على تسهيل أنشطة التهريب.

أضابير وهوامش

محمد الأمين عبد النبي

أبعاد حراك الخماسية وفلسفة اللجنة التحضيرية

شهدت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا تحولاً مهماً في مسار الآلية الخماسية المعنية بتيسير العملية السياسية السودانية، وذلك بعد أن أسفرت مشاوراتها الأخيرة عن انخراط «الكتلة الديمقراطية» واستجابة «تحالف تأسيس». ويمثل هذا التطور تقدماً سياسياً ملحوظاً يعكس تنامي القناعة بضرورة إنهاء الحرب وفتح الطريق أمام عملية سياسية جادة، على الرغم من تمسك تحالف تأسيس بموقفه الرافض للترتيبات الجارية، ووجود بعض التحفظات المحدودة التي تظل جزءاً من طبيعة التباينات السياسية.

وتكتسب الورقة الموحدة التي توافق عليها «تحالف صمود» و«الكتلة الديمقراطية» وعدد من الأحزاب والشخصيات المدنية أهمية خاصة، باعتبارها تعبيراً عن نضج الموقف المدني الداعم للحل السياسي. فهذه الخطوة لا تهدف فقط إلى توحيد الرؤى، وإنما تسعى إلى استعادة زمام المبادرة الوطنية وتمكين السودانيين من تصميم عمليتهم السياسية بأنفسهم، بعيداً عن تضارب المصالح الإقليمية والدولية، وإبطالاً لمحاولات المماطلة وصيغ الحوار «المطبوخة» التي لا تنبع من الإرادة الوطنية، وكشفاً لمغامرة الباحثين عن تسوية ثنائية على فوهة البندقية تشرعن حالة الانقسام الراهنة.

وقد كشف هذا التطور عن محدودية قدرة سلطة الأمر الواقع على تعطيل مسارات السلام كما درجت في السابق. ومع تراجع هامش المناورة السياسية لديها، برزت خطابات متشنجة ومواقف متطرفة تعكس القلق والتوجس من استحقاقات المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها: العدالة الانتقالية، وتفكيك اقتصاد الحرب، واستعادة المجال السياسي المدني، فضلاً عن كشف خطل التفكير في أي تسوية ثنائية بين المتحاربين لقسمة الثروة والسلطة أو تقسيم البلاد. وقد عزز ذلك قناعة المجتمعين الإقليمي والدولي بأن استمرار الحرب لم يعد يخدم سوى الأطراف المستفيدة منها، في حين تتهاوى رهانات الحسم العسكري التي باتت تهدد وحدة البلاد ومستقبلها.

إن تجاوز إخفاقات التجارب السابقة يتطلب الانتقال إلى نموذج جديد يقوم على هندسة متكاملة للعملية السياسية، بما يفضي إلى تأسيس عقد اجتماعي جديد قائم على المواطنة المتساوية والعدالة والمصالح الوطنية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة إلى تشكيل «لجنة تحضيرية» من القوى المدنية الرافضة للحرب، تتولى وضع الأسس المنظمة للعملية السياسية، وضمان حمايتها من محاولات الاختطاف أو الإغراق بالكيانات المصنوعة التي تهدف إلى تشويه التمثيل الحقيقي للقوى الوطنية.

وتتمثل المهام الأساسية لهذه اللجنة في وضع معايير عادلة للمشاركة، وتحديد قضايا العملية السياسية وأولوياتها، وعزل القوى التي أسهمت في إشعال الحرب وتقويض الانتقال الديمقراطي، إلى جانب تهيئة مناخ الحوار عبر مواجهة خطاب الكراهية، ووضع الضوابط الكفيلة بمنع توظيف العملية السياسية لمصلحة أي طرف على حساب المصلحة الوطنية العليا.

وتتجلى أهمية اللجنة التحضيرية أيضاً في قدرتها على الربط بين المسارات الإنسانية والأمنية والسياسية في إطار رؤية متكاملة؛ فالمسار الإنساني يتطلب استجابة عاجلة لمعالجة الكارثة الإنسانية المتفاقمة، بينما يمثل وقف إطلاق النار المدخل الضروري لإنهاء العدائيات وبناء الثقة عبر فتح الممرات الآمنة، وإطلاق سراح الأسرى، وتجميد العمليات العسكرية، وتوسيع الفضاء المدني. أما المسار السياسي، بوصفه شأناً مدنياً خالصاً، فيقتضي حواراً رشيداً يعبئ الرأي العام ويؤسس لشراكة وطنية متينة تمنع العودة إلى دائرة الحرب مجدداً.

لقد شكّل الاجتماع التشاوري في أديس أبابا خطوة متقدمة أعادت ترتيب أولويات الحل على أسس أكثر واقعية واتساقاً، واضعة العملية السياسية في مسارها الصحيح. ومن ثم، فإن دعم هذه الخطوة وتطويرها يمثل واجباً وطنياً لا مناص منه، باعتبارها المدخل الأكثر جدية لبناء سلام مستدام، وإنقاذ السودان من دوامة الحرب والتشظي.

الصحة في السودان... تترنح بين نزيف الكوادر ومحاولات البقاء!

الصحة العالمية: الأزمة الصحية في السودان بلغت مرحلة حرجة

في مشهد موجع يعكس عمق الأزمة الصحية في السودان، وثّقت مقاطع متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي، لحظات وداع أب لرضيعه الذي لم يعش سوى ساعات قليلة، بعد أن ولد في مدينة الدندر بولاية سنار، قبل أن توافيه المنية وسط ظروف وُصفت بالقاسية.

وبحسب روايات متداولة، فإن الأسرة أمضت ساعات في محاولة العثور على كادر تمريض داخل المستشفى من أجل تركيب «فراشة» للمحاليل الوريدية للطفل ولم تجد في المرة الأولى.

وتشير الإفادات إلى أن الأسرة لم تجد في البداية من يقدم الخدمة، فعادت الأم بالطفل إلى المنزل، بينما واصل الأب محاولاته ووجد كادر تمريض الذي طلب منهم إحضار الطفل بسرعة خشية مغادرته المستشفى في وقت يعاني فيه المرفق الصحي من نقص واضح في الكوادر والإمكانات.

وتظهر المقاطع لحظة قيام الأب بحمل طفله في مشهد مؤلم، أثار موجة واسعة من التعاطف والغضب على منصات التواصل الاجتماعي، حيث طالب ناشطون بفتح تحقيق عاجل في ملابسات ما جرى، ومساءلة المسؤولين عن أي تقصير محتمل.

الحادثة، التي أعادت إلى الواجهة واقع المستشفيات في عدد من الولايات، يعكس التدهور المتسارع في القطاع الصحي.

وعلى الرغم من تفاوت حجم الأزمة بين الولايات، فإن التقديرات الصادرة عن الجهات الصحية والمراقبين، تشير إلى أن النظام الصحي يواجه ضغوطًا غير مسبوقة تهدد قدرته على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية. وبين نزوح العاملين في القطاع الصحي، وتراجع إمكانات المستشفيات والمراكز العلاجية، تتواصل محاولات الصمود للحفاظ على الحد الأدنى من الرعاية الصحية لملايين السودانيين.

صوت الأمة- **نادرة محمد**

واقع المستشفيات في عدد من الولايات، يعكس التدهور المتسارع في القطاع الصحي

مساعدات إنسانية عاجلة لاحتواء الانهيار الصحي

تؤكد المؤشرات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، أن الأزمة الصحية في السودان بلغت مرحلة حرجة، مع تزايد الاحتياجات الإنسانية وتراجع قدرة المرافق الطبية على تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 33 مليون شخص باتوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، فيما يحتاج نحو 21 مليونًا إلى خدمات صحية أساسية. كما خرجت قرابة 37 في المائة من المرافق الصحية عن الخدمة، في حين تعرض أكثر من 70 في المائة من المنشآت الصحية الواقعة في مناطق النزاع لأضرار جزئية أو كلية.

وزادت الاعتداءات على القطاع الصحي من تعقيد المشهد، إذ تم تسجيل أكثر من 600 هجوم على المرافق الصحية منذ اندلاع الحرب، ما أسفر عن مقتل وإصابة مئات من العاملين في المجال الطبي. كما أدى نزوح ملايين السودانيين داخل البلاد وخارجها إلى ضغوط إضافية على الخدمات الصحية المحدودة أصلًا.

وفي موازاة ذلك، تشهد البلاد تفشيًا لعدد من الأمراض الوبائية، من بينها الملاريا والكوليرا والحصبة وحمى الضنك والتهاب الكبد الوبائي، الأمر الذي يفاقم التحديات أمام السلطات الصحية والمنظمات الإنسانية.

نزيف الكوادر... الخطر الذي يهدد بقاء النظام الصحي

تؤكد اللجنة التمهيدية لنقابة الأطباء السودانيين المنتخبة، أن الحرب خلفت خسائر فادحة في صفوف الكوادر الطبية، في وقت تعاني فيه المؤسسات الصحية من نقص متزايد في الموارد البشرية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية.

وبحسب اللجنة، قُتل وأصيب مئات الأطباء والعاملين في القطاع الصحي منذ اندلاع النزاع، فيما أجبر تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية أعدادًا كبيرة من الكوادر الطبية على النزوح داخل السودان أو مغادرته إلى الخارج.

قالت الدكتورة عُديبة إبراهيم السعيد لـ«صوت الأمة»: إن الوضع الصحي في السودان بلغ مرحلة بالغة الخطورة، مشيرة إلى أن الحرب أسفرت عن تسجيل أكثر من 600 طبيب وكادر صحي بين قتيل وجريح منذ اندلاعها.

وأوضحت السعيد أن نسبة كبيرة من المستشفيات خرجت عن الخدمة كليًا أو تعمل بقدرات محدودة، فيما أدى النقص الحاد في الكوادر إلى زيادة الأعباء على المنشآت الصحية العاملة.

شهادات ميدانية... جهود إنسانية في مواجهة الانهيار

تعكس إفادات العاملين في المجال الإنساني والطبي حجم التحديات التي يواجهها القطاع الصحي السوداني، في ظل استمرار الحرب واتساع رقعة الاحتياجات الصحية والإنسانية.

يقول الدكتور جافيد عبد المنعم من منظمة أطباء بلا حدود، إن الوضع الصحي في السودان يعكس «انهيارًا كبيرًا في النظام الطبي تحت ضغط الحرب»، مشيراً إلى أن العديد من المستشفيات تواصل العمل في ظروف بالغة الصعوبة وسط نقص حاد في المعدات الطبية والأدوية والإمدادات الأساسية.

مستشفيات تعمل في ظروف بالغة الصعوبة وسط نقص حاد في المعدات الطبية والأدوية

من جانبه، أكد الدكتور شبل صحباني، ممثل منظمة الصحة العالمية في السودان، أن المنظمة تعمل على توسيع نطاق تدخلاتها الصحية مع تحسن إمكانية الوصول إلى بعض المناطق المتضررة.

وقال صحباني: «مع استمرار الوصول التدريجي لبعض المناطق، نقوم بتوسيع الدعم الصحي وإعادة تأهيل النظام الصحي تدريجيًا»، لافتاً إلى أن جهود المنظمة تركز على إرسال الإمدادات الطبية، ودعم المختبرات، وتشغيل العيادات المتنقلة للوصول إلى المجتمعات المتضررة وتوفير الخدمات الأساسية.

فيما تؤكد منظمات طبية وإنسانية دولية، أن تداعيات الأزمة تجاوزت الإصابات المباشرة الناجمة عن الحرب، لتشمل تراجع خدمات الرعاية الصحية الأساسية وانتشار الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وتدهور الأوضاع البيئية والصحية.

إعادة هيكلة القطاع الصحي... محاولات لاستعادة الخدمات

وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الحرب على المنظومة الصحية، تتواصل في بعض المناطق جهود إعادة تشغيل وتأهيل المؤسسات الطبية الحكومية للحفاظ على استمرارية الخدمات العلاجية.

تقول الدكتورة منى المبارك لـ«صوت الأمة» إن مدينة أم درمان تشهد محاولات متواصلة لإعادة تشغيل وتطوير المستشفيات الحكومية، بهدف تعزيز قدرة القطاع الصحي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.

وأوضحت أن عددًا من المؤسسات الصحية لا يزال يواصل تقديم خدماته بدرجات متفاوتة، من بينها مستشفى أم درمان التعليمي ومستشفى النو ومستشفى الأطفال والسلاح الطبي والمستشفى السعودي للولادة، إلى جانب مستشفى الدايات ومستشفى جايكا ومستشفى بشائر والمستشفى التركي ومركز أحمد قاسم ومستشفى المناطق الحارة.

وأضافت المبارك أن استمرار عمل هذه المؤسسات، بالرغم من شح الموارد والضغوط المتزايدة، يمثل ركيزة أساسية في جهود إعادة بناء الخدمات الصحية، مؤكدة أن إعادة تأهيل المستشفيات وتوفير الكوادر والإمدادات الطبية، تظل من أبرز الأولويات لضمان استعادة النظام الصحي لعافيته تدريجيًا.

اللجنة التمهيدية لنقابة الأطباء السودانيين: الحرب خلفت خسائر فادحة في صفوف الكوادر الطبية

من جانبها، ترى الدكتورة أميرة عبد الرحمن أخصائي إدارة الصحة، أن الحرب تسببت في تراجع حاد للخدمات الصحية في مختلف أنحاء السودان، وأدت إلى انهيار واسع في أداء العديد من المؤسسات الطبية، ولا سيما المراكز الصحية الحكومية التي تحملت العبء الأكبر في تقديم الخدمات للمواطنين خلال فترة النزاع.

وقالت عبد الرحمن لـ«صوت الأمة» إن كثيرًا من المرافق الصحية الحكومية كانت مهددة بالتوقف الكامل عن العمل، مشيرة إلى أن استمرار بعضها في تقديم الخدمات يعود إلى الجهود الاستثنائية التي بذلتها الكوادر الطبية والإدارية والعاملون في القطاع الصحي، بالرغم من الظروف المعقدة وشح الإمكانات.

وأكدت عبد الرحمن أن الأزمة الراهنة كشفت عن الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة القطاع الصحي بصورة شاملة، بما يضمن تعزيز كفاءة المؤسسات الصحية ورفع قدرتها على مواجهة الأزمات والطوارئ. كما شددت على أهمية تطوير آليات التشغيل والإدارة.

رؤية لإصلاح القطاع الصحي

يؤكد الدكتور حسن أبو ضلع المختص في الجودة ومكافحة العدوى، أن الأزمة الحالية تفرض ضرورة النظر إلى القطاع الصحي من منظور استراتيجي يتجاوز الاستجابة الطارئة إلى بناء نظام صحي أكثر قدرة على الاستمرار والتكيف مع التحديات.

ويشير أبو ضلع في حديثه لـ«صوت الأمة»، إلى أن النظام الصحي لا يقتصر على المستشفيات والمراكز العلاجية فحسب، بل يشمل منظومة متكاملة من المؤسسات والهياكل والسياسات والموارد البشرية التي تعمل على تقديم الرعاية الصحية للمجتمعات. وتضم هذه المنظومة الأطباء والممرضين واختصاصيي المختبرات والتخدير والأشعة والصحة والسلامة المهنية... وغيرهم من الكوادر التي تشكل العمود الفقري للخدمات الطبية.

طبيبة: الحرب أسفرت عن تسجيل أكثر من ٦٠٠ طبيب وكادر صحي بين قتيل وجريح

ويرى أبو ضلع أن تطوير النظام الصحي يتطلب حزمة من الإجراءات، تبدأ بتعزيز البنية التحتية عبر إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية وإنشاء مرافق جديدة، إلى جانب الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر الطبية ورفع كفاءتها المهنية.

ويضيف أن الوقاية من الأمراض يجب أن تحتل موقعًا محوريًا في خطط الإصلاح من خلال دعم برامج التطعيم والفحص المبكر، بالتوازي مع تطبيق معايير الجودة والسلامة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. كما يدعو إلى زيادة التمويل المخصص للقطاع الصحي وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلًا عن توسيع استخدام التقنيات الحديثة والنظم الصحية الإلكترونية، بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة وتطوير الخدمات.

ويؤكد أبو ضلع أن نجاح أية عملية إصلاح صحي يرتبط بتبني استراتيجية وطنية تستند إلى تقييم علمي دقيق للواقع الصحي، والعمل وفق منهجية مؤسسية تقوم على التنسيق وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات المعنية. كما يشدد على أهمية دعم المؤسسات الصحية الحكومية بوصفها مؤسسات خدمية تضطلع بدور أساسي في توفير الرعاية الصحية للمواطنين، مع وضع أطر واضحة لتنظيم العلاقة بينها وبين القطاع الخاص وتوحيد السياسات الصحية بما يضمن تقديم الخدمات الطبية بصورة أكثر عدالة ويسرًا، خصوصًا في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب.

أزمة مركبة تتجاوز الاستجابة الطارئة

تؤكد الدكتورة أميرة عبد الرحمن، أن الحرب تسببت في انهيار واسع للخدمات الصحية، لا سيما في المراكز الحكومية التي تحملت العبء الأكبر في تقديم الرعاية للمواطنين خلال فترة النزاع. وتقول إن هذه المؤسسات كانت ستخرج عن الخدمة بصورة كاملة لولا الجهود الاستثنائية التي بذلتها الكوادر الطبية والإدارية، للحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات الصحية.

وتشدد عبد الرحمن على أن المرحلة المقبلة تتطلب إعادة هيكلة شاملة للقطاع الصحي وتطوير آليات إدارته وتشغيله، بما يضمن رفع كفاءة المؤسسات الصحية وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.

ويرى مختصون أن تجاوز هذه الأزمة لا يمكن أن يقتصر على المساعدات والإجراءات الإسعافية العاجلة، بل يتطلب رؤية طويلة المدى لإعادة بناء القطاع الصحي على أسس أكثر متانة واستدامة. وتشمل هذه الرؤية إعادة تأهيل البنية التحتية، واستعادة الكوادر الطبية، وتعزيز التمويل الصحي، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، بما يضمن حماية حياة ملايين المدنيين وتأمين حقهم في الحصول على الرعاية الصحية في ظل استمرار الحرب وتداعياتها الإنسانية المتفاقمة.

وفي وقت تتواصل فيه الجهود المحلية والدولية للحد من آثار الأزمة، يبقى مستقبل النظام الصحي السوداني مرتبطًا بقدرته على الانتقال من مرحلة الصمود أمام الانهيار إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء، وهي مهمة تبدو شاقة لكنها تظل ضرورة ملحة لضمان استقرار القطاع وحماية الصحة العامة في البلاد.

الذهب في السودان

ثروة هائلة بين الإنتاج الضخم وخسائر الحرب والتهريب

يصنف السودان ضمن أبرز الدول الغنية بالموارد المعدنية في إفريقيا، حتى بات يعرف بـ«أرض الذهب»، نظرًا إلى الانتشار الواسع للمعدن النفيس في أجزاء كبيرة من أراضيه. وخلال فترات سابقة، شهد قطاع التعدين طفرة لافتة، إذ سُجلت مستويات إنتاج مرتفعة من الذهب، بعائدات كبيرة، ما وضع البلاد ضمن المنتجين البارزين للمعدن الأصفر في المنطقة.

وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة والإنتاج المرتفع الذي حققه قطاع الذهب على مدى سنوات، فإن السودان لم يجنِ الفوائد الاقتصادية المتوقعة من صادراته. ويعزو مراقبون ذلك إلى جملة من الأسباب، في مقدمتها عمليات التهريب واسعة النطاق التي وجدت منافذ متعددة عبر الحدود إلى عدد من الدول، فضلًا عن تحديات الرقابة وضعف الاستفادة من العائدات في دعم الاقتصاد الوطني.

صوت الأمة-
ناهد محمد

المهندس الصديق الصادق: كثافة إنتاجية عالية للذهب في مناطق السيطرة

الحرب أضاعت بيانات قطاع الذهب

أبدى رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الأمة القومي، الصديق الصادق المهدي، أسفه لغياب إحصاءات دقيقة بشأن إنتاج الذهب في السودان، معتبرًا أن عوامل التمكين وما ارتبط بها من فساد، إلى جانب الحرب الدائرة حاليًا، أسهمت في فقدان البيانات والمؤشرات الحقيقية الخاصة بالقطاع.

وقال المهدي، في حديث لـ«صوت الأمة»، إن التقديرات المتاحة تشير إلى أن إنتاج السودان من الذهب قبل اندلاع الحرب كان يتراوح بين (120 و200) طن سنويًا، بعائدات تراوحت آنذاك بين (8 و13) مليار دولار.

وأضاف أن الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الذهب عالميًا خلال الفترة الأخيرة، والذي تجاوز (50) في المائة مقارنة بمستويات سابقة، يضاعف من القيمة الاقتصادية للإنتاج السوداني. وأوضح أنه وفق الأسعار الحالية، فإن متوسط إنتاج ما قبل الحرب، والمقدر بنحو (160) طنًا سنويًا، كان يمكن أن يدر على البلاد عائدات تصل إلى نحو (23) مليار دولار.

واعتبر أن هذه الأرقام تعكس حجم الفرص الاقتصادية التي فقدها السودان نتيجة الاضطرابات والحرب، فضلًا عن التحديات المرتبطة بإدارة قطاع التعدين والاستفادة من موارده بصورة فعالة.

وتحسر على عدم وجود احصائيات دقيقة لإنتاج الذهب في السودان، وقال بعوامل التمكين والفساد المرتبط به والحرب القائمة الآن، ضاعت الاحصائيات، وأشار في إفادته لـ«صوت الأمة»، إلى أن المقدر إنتاجه من الذهب قبل الحرب يتراوح ما بين (120 إلى 200) طن، بعائدات -وقتها- تتراوح ما بين (8- 13) مليار دولار.

ومؤخرًا شهدت أسعار الذهب ارتفاعًا كبيرًا بأكثر من (50) في المائة، وبالسعر الحالي، فإن متوسط الإنتاج في فترة ما قبل الحرب والبالغ (160) طنًا يمكن أن تدر للبلاد (23) مليار دولار وهو مبلغ مقدر.

خريطة الإنتاج تتجاوز خطوط القتال

يرى المهندس الصديق الصادق المهدي، أن اتساع الرقعة الجغرافية الغنية بالذهب في السودان، أسهم في استمرار النشاط التعديني بالرغم من الحرب الدائرة، مشيرًا إلى أن إنتاج المعدن النفيس لا يقتصر على منطقة بعينها، بل يمتد عبر مناطق النفوذ المختلفة في البلاد.

وأوضح أن مناطق إنتاج الذهب تتوزع بين المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، وتلك التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، فضلًا عن مناطق نفوذ الحركة الشعبية/ شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، ما يعكس الانتشار الواسع للثروة المعدنية في السودان.

وأشار المهدي إلى أن الحرب أثرت بصورة مباشرة في مستويات الإنتاج، نتيجة التحديات الأمنية وتعطل سلاسل الإمداد ومدخلات التعدين، مبينًا أن التقديرات الحالية تشير إلى إنتاج نحو (70) طنًا من الذهب سنويًا، مقارنة بمعدلات أعلى قبل اندلاع النزاع.

وعلى الرغم من هذا التراجع، أكد أن العائدات المتوقعة من الإنتاج الحالي تقترب من (10) مليارات دولار، وهو رقم يعكس الأهمية الاقتصادية الكبيرة لقطاع الذهب، وقدرته على توفير موارد مالية ضخمة للاقتصاد السوداني متى ما توفرت بيئة مستقرة وآليات فاعلة للاستفادة من عائداته.

أوضح المهدي أن التعدين الأهلي يستحوذ على نحو (80) في المائة من إجمالي إنتاج الذهب في البلاد، في حين لا تتجاوز مساهمة الشركات المنظمة (20) في المائة، وهو ما يعكس الحجم المتنامي للنشاط التعديني خارج الأطر المؤسسية التقليدية.

وأشار إلى أن التحدي الأكبر لا يتمثل في الإنتاج -فحسب- وإنما في مصير العائدات، إذ تظهر التقديرات أن أكثر من (80) في المائة من الذهب المنتج يتم تهريبه إلى خارج البلاد عبر منافذ ومسارات متعددة، الأمر الذي يحرم الاقتصاد السوداني من الاستفادة الكاملة من موارده المعدنية.

وأضاف أن أقل من (20) في المائة من الإنتاج يجد طريقه إلى قنوات التصدير الرسمية، وهي النسبة التي تعود إلى الجهاز المصرفي، وتسهم في توفير النقد الأجنبي ودعم الاقتصاد الوطني.

دعوات للتحقيق في مليارات الدولارات المفقودة من عائدات الذهب

أثارت الفجوة الكبيرة بين تقديرات إنتاج الذهب وحصائل الصادرات الرسمية، تساؤلات متجددة حول مصير عائدات المعدن النفيس، وسط مطالبات بتشديد الرقابة وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة.

وقال رئيس شعبة مصدري الذهب، عبد المنعم الصديق لـ«صوت الأمة»، إن البيانات المتاحة تشير إلى وجود مبالغ ضخمة خارج القنوات الرسمية، موضحًا أن إنتاج السودان المقدر بنحو (70) طنًا من الذهب يفترض أن يحقق عائدات تتجاوز بكثير ما تم توريده عبر الجهاز المصرفي.

أضاف أن تقارير بنك السودان المركزي، تشير إلى أن حصائل صادرات الذهب التي عادت عبر القنوات الرسمية تقل عن ملياري دولار، الأمر الذي يفتح الباب أمام تساؤلات بشأن مصير أكثر من خمسة مليارات دولار من العائدات المتوقعة.

وتساءل الصديق عن الجهة التي آلت إليها هذه الأموال، قائلًا إن من واجب الدولة إجراء تحقيق جاد وشفاف لتحديد أين ذهبت تلك المبالغ، وكيف تم التصرف فيها، وما هي الجهات المستفيدة منها؟

وأشار إلى أن شعبة مصدري الذهب ظلت تطالب بصورة متكررة بفتح تحقيقات في ملف حصائل الصادر ومحاسبة المتورطين في أي مخالفات، إلا أن هذه المطالب لم تجد استجابة عملية حتى الآن. واعتبر أن غياب إجراءات التحقيق والمساءلة، يثير تساؤلات حول قدرة الجهات المختصة على التعامل مع الملف بالجدية المطلوبة.

وأكد أن مكافحة تهريب الذهب لا يمكن أن تتحقق عبر الإجراءات الأمنية وحدها، بل تتطلب تبني سياسات اقتصادية فعالة تعالج الاختلالات في سوق الذهب، إلى جانب فرض رقابة صارمة على عمليات التصدير وتطبيق عقوبات رادعة بحق المتلاعبين بحصائل الصادر.

وأضاف أن «تفعيل مبدأ المحاسبة يمثل أحد الشروط الأساسية للحد من نزيف الموارد وضمان توجيه عائدات الذهب لخدمة الاقتصاد الوطني».

التوازن الاقتصادي وسعر الصرف

أشار رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الأمة القومي، الصديق الصادق المهدي، إلى ما وصفه بالمفارقة في قطاع الذهب السوداني، موضحًا أن غالبية المعدنين التقليديين يحصلون على قيمة إنتاجهم بالعملة المحلية، في وقت يغادر فيه الجزء الأكبر من الذهب المنتج البلاد عبر قنوات لا تعود عائداتها إلى الاقتصاد الرسمي.

وقال إن النظام المصرفي والاقتصاد الوطني، لا يستفيدان من معظم إنتاج الذهب، على الرغم من أن هذا المورد يمثل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي القادرة على دعم الاقتصاد السوداني. وأضاف أن توجيه حصائل صادرات الذهب عبر القنوات الرسمية من شأنه أن يوفر تدفقات من العملات الصعبة، بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من التوازن الاقتصادي ويعزز استقرار سعر الصرف.

وفي جانب آخر، حذر المهدي من التداعيات البيئية والصحية المرتبطة بالتعدين الأهلي، مشيرًا إلى أن القطاع يواجه تحديات متزايدة تتعلّق بالتلوث الكيميائي الناتج عن الاستخدام غير المنضبط لبعض المواد المستخدمة في عمليات استخراج الذهب، لا سيما في ظل ظروف الحرب وضعف الرقابة على النشاط التعديني.

وأوضح أن الآثار لا تقتصر على البيئة -فحسب- بل تمتد إلى صحة العاملين والمجتمعات المحلية المحيطة بمناطق الإنتاج، لافتًا إلى أن قطاع التعدين يوفر فرص عمل لأكثر من مليوني شخص، ما يجعل أعدادًا كبيرة من العاملين عرضة للمخاطر الصحية المرتبطة بالتعامل المباشر مع المواد الكيميائية المستخدمة في استخراج الذهب.

وأضاف أن «هناك تقارير ودراسات متداولة تشير إلى ارتفاع معدلات الإصابة ببعض الأمراض، من بينها السرطان، في عدد من مناطق التعدين».

الذهب رافعة محتملة لاستقرار الاقتصاد السوداني

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور محمد النابر، أن الاستفادة الفاعلة من عائدات الذهب يمكن أن تسهم في معالجة عدد من الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد السوداني، وفي مقدمتها أزمة النقد الأجنبي وتقلبات سعر الصرف.

وأوضح أن توجيه حصائل الذهب عبر القنوات الرسمية من شأنه أن يدعم استقرار العملة الوطنية، ويتيح إعادة بناء احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي، مشيراً إلى أن جزءاً مهمًا من هذه الاحتياطيات يمكن أن يكون في صورة ذهب، بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ويدعم الاستقرار المالي.

وأضاف النابر أن قطاع الذهب يمتلك إمكانات كبيرة لزيادة حصائل الصادرات السودانية، لا سيما في ظل الطلب العالمي المتنامي على المعدن النفيس، وارتفاع أسعاره خلال السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أن وزارة المعادن وضعت استراتيجية لتطوير القطاع خلال الفترة من 2026م إلى 2030م، معتبرًا أن التنفيذ الكفء لبنود هذه الاستراتيجية ومتابعتها بصورة دقيقة، يمكن أن يسهما في معالجة كثير من التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني وتعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية.

وشدد النابر على أهمية تحويل التعدين التقليدي (الأهلي)، من نشاط واسع النطاق خارج المنظومة الرسمية، إلى قطاع منظم يخضع للرقابة والإشراف لأن من شأنه أن يؤدي إلى الحدّ من تهريب الذهب، إلى جانب الإسراع في إنشاء بورصة للذهب والمعادن.

كما أشار إلى أن السياسات والإجراءات الأخيرة التي اتخذها بنك السودان المركزي قد تسهم في الحد من تهريب الذهب، إذا تمت متابعة تنفيذها بكفاءة عالية يمكن أن تعالج مشاكل كثيرة.

وطالب النابر بضرورة تحويل القطاع التقليدي (الأهلي)، إلى قطاع منظم وإنشاء بورصة للذهب والمعادن. وقال إن سياسات بنك السودان الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى الحدّ من تهريب الذهب.

بدوره، اعتبر الصديق المهدي، أن ملف إنتاج وتصدير الذهب في السودان يُعدُّ من أهم القضايا الاقتصادية، نظرًا لما يمثله من فرصة استراتيجية يمكن أن تسهم في دعم مسار التعافي الاقتصادي.

وأوضح أن قطاع الذهب يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لإنقاذ الاقتصاد السوداني، عبر تعزيز الموارد المالية للدولة وتحسين مستويات معيشة المواطنين، إلى جانب الإسهام في دفع عجلة التنمية وتطوير الخدمات الأساسية.

وأضاف أن حسن إدارة هذا القطاع واستغلال عائداته بصورة فعالة من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر على حياة السودانيين، ويحدُّ من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت في ظل الظروف الراهنة.

التعجيل بالسلام

شدد رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الأمة القومي، المهندس الصديق الصادق المهدي، على أهمية تعظيم الاستفادة من موارد الذهب في السودان، باعتباره أحد أبرز البدائل الاقتصادية التي برزت بقوة عقب انفصال جنوب السودان وفقدان عائدات النفط.

وأوضح أن القطاع شهد خلال فترات سابقة إنتاجًا واسعًا بعائدات كبيرة، غير أن جانبًا مهمًا من تلك الموارد لم يُستثمر بالشكل الأمثل، ما أدى إلى ضياع فرص اقتصادية كان يمكن أن تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحسين أوضاع المعيشة.

ودعا المهدي إلى ضرورة التعجيل بجهود تحقيق السلام والحفاظ على وحدة البلاد، إلى جانب وضع ضوابط محكمة لإنتاج الذهب وتسويقه، بما يضمن إدارة أكثر فاعلية لهذا المورد الاستراتيجي.

وفي ما يتعلق بالسياسات المالية، دعا إلى اعتماد الذهب كاحتياطي لدى بنك السودان المركزي، بما يسهم في دعم استقرار العملة الوطنية، موضحًا أن هذا التوجه يمكن أن يتيح الحصول على تمويل غير تضخمي يعزز من قدرة الاقتصاد على النمو.

وأشار إلى أن تعظيم الاستفادة من قطاع الذهب يمكن أن يشكل مدخلًا رئيسًا لإعادة إعمار البلاد، وتحسين مستوى المعيشة والخدمات، إلى جانب المساعدة في تحقيق توازن تنموي وخدمي بين مختلف مناطق السودان، عبر سياسات تقوم على التمييز الإيجابي.

المورد الاقتصادي الأهم

اعتبر الخبير الاقتصادي أبو عبيدة أحمد سعيد، أن الذهب يمثل المورد الاقتصادي الأهم للسودان في المرحلة الراهنة، خاصة في ظل تراجع عائدات النفط وضعف أداء الصادرات التقليدية خلال السنوات الأخيرة.

وأوضح أن قطاع الذهب كان يفترض أن يشكل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتوفير النقد الأجنبي، إلا أن الفجوة الكبيرة بين حجم الإنتاج الفعلي والعائدات التي تدخل عبر القنوات الرسمية تعكس وجود اختلالات عميقة في منظومة التصدير.

وأشار إلى أن هذه الفجوة تشير بوضوح إلى استمرار عمليات تهريب واسعة النطاق، ما يؤدي إلى فقدان جزء معتبر من موارد البلاد من النقد الأجنبي، ويحد من قدرة الاقتصاد على الاستفادة من هذا المورد الاستراتيجي في دعم الاستقرار المالي.

فجوة واسعة في الإيرادات الرسمية

كشف تقرير صادر عن الشركة السودانية للموارد المعدنية للفترة من يناير إلى سبتمبر 2025م، عن أن إنتاج الذهب في السودان بلغ نحو (53) طناً، في حين سجلت العائدات الرسمية ما يقارب (909) ملايين دولار، إلى جانب إيرادات محلية قُدرت بنحو (966) مليار جنيه سوداني.

وبمقارنة هذه الأرقام بأسعار الذهب العالمية خلال الفترة ذاتها، التي تراوحت بين (2,460 و2,680) دولارًا للأونصة، يتبين وجود فجوة كبيرة بين القيمة السوقية الفعلية للإنتاج والعائدات المعلنة.

وبحسب هذه الأسعار، فإن القيمة التقديرية لإنتاج (53) طنًا من الذهب كان يفترض أن تتراوح بين (3,66 و3,99) مليارات دولار تقريبًا، وهو ما يبرز الفارق الكبير بين القيمة الحقيقية للإنتاج وما دخل فعليًا إلى القنوات الرسمية، إذ لم تتجاوز العائدات المعلنة (909) ملايين دولار.

وبحسب الخبير الاقتصادي أبو عبيدة أحمد سعيد، فإن الفارق بين القيمة التقديرية للإنتاج والعائدات الرسمية، يشير إلى حجم فاقد كبير من الموارد، حيث يتراوح الذهب أو العائدات غير تلك التي دخلت عبر القنوات الرسمية بين (2,75 و3,08) مليارات دولار خلال فترة لا تتجاوز تسعة أشهر.

وأوضح أن هذه الأرقام تعني أن أكثر من (70) في المائة من القيمة الحقيقية للذهب المنتج لم تصل إلى الاقتصاد الرسمي، ما يعكس اتساع الفجوة في منظومة التصدير، واستمرار نزيف الموارد خارج القنوات المصرفية.

الضرائب المرتفعة وسياسات الاحتكار تغذيان التهريب

عزا أبو عبيدة الأسباب الرئيسة لارتفاع معدلات تهريب الذهب، إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الضريبية والتنظيمية في القطاع، وفي مقدمتها ارتفاع الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات.

وأوضح أن إجمالي الرسوم والضرائب على صادرات الذهب في السودان يتراوح بين (21 و22) في المائة، في حين لا تتجاوز في معظم الدول المنافسة ما بين (6 و9) في المائة، وهو فارق كبير يجعل التهريب أكثر جاذبية وربحية مقارنة بالتصدير عبر القنوات الرسمية.

وأضاف أن هذا التباين الضريبي أسهم في خلق فجوة سعرية واضحة بين السوق المحلي والأسواق الخارجية، ما أدى إلى توسع نشاط السوق الموازي وتراجع حصائل الصادر الرسمية بشكل ملحوظ.

وأشار سعيد إلى أن سياسات احتكار شراء وتصدير الذهب التي طُبقت في وقت سابق بواسطة بنك السودان المركزي، لا سيما عبر منشور (2025/14)، أسهمت في إحداث تشوهات داخل السوق.

وأضاف أنه على الرغم من إلغاء سياسة الاحتكار لاحقًا وفتح باب التصدير أمام القطاع الخاص وفق ضوابط مصرفية، إلا أن لتلك السياسات آثارًا ممتدة تمثلت في فقدان الثقة، بجانب تنشيط شبكات التهريب والمضاربة على نطاق واسع.

شعبة مصدري الذهب تساؤلات حول مصير (٥) مليارات دولار

خبير اقتصادي: أكثر من (٧٠) من القيمة الحقيقية للذهب المنتج لم تدخل الاقتصاد الرسمي

مطالبات بحفظ الذهب كـ (احتياطي) وإنشاء بورصة للمعادن

من أقوالهم

أن يعزل المؤتمر الوطني والأحزاب التي شاركته ريثما يجرون مراجعات للاعتراف بخطأ الانقلاب والفطام من الدولة، وتتم فكفكة مفاصل التمكين».

الإمام الصادق عليه الرضوان ..من خطبة عيد الفطر إبان أحداث فض الاعتصام.

العقد الاجتماعي من منظور «التأصيل التقدمي»... للإمام الصادق المهدي (٢-٢)

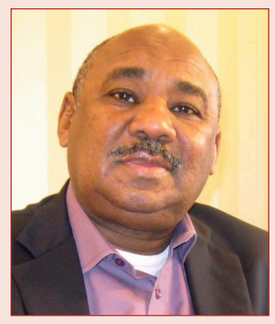

د. إبراهيم البدوي

لقد كان الإمام الصادق المهدي بحق أبرز المفكرين الذين حاولوا التوفيق بين التراث الإسلامي والفكر الديمقراطي الحديث. وفي سياق مشروعه الموسوعي الموسوم «التأصيل التقدمي»، أفرد الإمام حيزًا كبيرًا لمفهوم العقد الاجتماعي، حيث طرح ما أسماه «العقد الاجتماعي الجديد»، كأساس لأي نظام حكم عادل ومستدام، ومدخل لبناء دولة ديمقراطية عادلة تستند إلى قيم الإسلام، وفي نفس الوقت تحترم التعددية وحقوق الإنسان، لقفل الباب أمام الفكر «الإسلاموي» المستبد، أو العلماني المتطرف، المنبت عن الواقع والموروث السوداني، اللذين -بالضرورة- يفضيان إلى الاستبداد والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي.

أ) العقد الاجتماعي والديمقراطية:

يرى الإمام أن السيادة للأمة وليست للحاكم، وأن الشرعية السياسية تقوم على الاختيار الحر لا على «الحق الإلهي» أو الوراثة، حيث شبّه البيعة في الإسلام بمبدأ «العقد الاجتماعي» في الفلسفة الغربية، لكنها في الإسلام مقيدة بمبادئ الشريعة والعدل.

ب) العقد المتجدد: شدّد على أن العقد الاجتماعي ليس أبديًا، بل قابلًا للنقض والتجديد إذا أخلّ الحاكم بالعدل أو انتهك الحقوق. وهو بهذا المفهوم يقترب من فكرة جون لوك بأن الحاكم يفقد شرعيته إذا خان العقد.

ج) حقوق الإنسان في العقد الإسلامي: أكّد أن الإسلام يكفل الحقوق الأساسية: (الحياة، الحرية، الكرامة، المشاركة السياسية)، مشددًا على أن العقد الاجتماعي الإسلامي يضمن هذه الحقوق مقابل التزامات المواطنين تجاه الدولة كـ(الضرائب، الخدمة العامة، الولاء للوطن).

د) رفض الاستبداد ونقده: عارض بشدة فكرة «الحاكم المتغلب» التي شرّعها بعض الفقهاء التقليديين، واصفًا الاستبداد بأنه خيانة للعقد الإسلامي، لأن الإسلام لا يقر حكمًا بلا شورى أو بلا عدالة.

رابعاً، مقارنة موجزة مع رؤى ومدارس مخالِفة:

يقول المتنبي:

«ويذيمهم وبهم عرفنا فضله *** وبضدها تتبين الأشياء»

كلمة «يذيمهم» تعني «يعيبهم»، والشطر الثاني من البيت «بضدها تتبين الأشياء»، هو مثل عربي شهير يدل على أن الأمور والصفات تتضح وتظهر قيمتها عندما تُقرن بأضدادها، أي أن ظهور الخير في مواجهة الشر، والحُسن في مواجهة القبح، يزيد من وضوح كل صفة وفهمها بشكل أعمق.

وبرأيي، تتضح عظمة المشروع الفكري للإمام الصادق المهدي بصورة عامة، وخاصة في سياق القضايا التأسيسية الكبرى، مثل العقد الاجتماعي للأمة، تتضح عظمة مشروعه هذا عندما نقارنه بالمدارس والرؤى المخالفة. فمثلًا، حزب التحرير الإسلامي يُعرّف البيعة باعتبارها «عقد المواطنة» مع الخليفة، وينتقد طرح الحريات والدولة المدنية بوصفه «تدليسًا». الإمام يرفض الثيوقراطية ويُصرّ على المواطنة والاقتراع والحقوق كأسس العقد الاجتماعي للأمة. أيضًا، يرى بعض دعاة التيار السلفي أن «الدولة المدنية» تعبيرٌ غربيٌّ مضادٌّ لـ«الدولة الدينية». الإمام يعيد تعريفها سودانيًا: مدنية بحقوق متساوية ومرجعية قيمية إسلامية من دون كهنوت أو إقصاء.

إلا أن مقارنة مشروع «التأصيل التقدمي» بمشروع ونموذج «الدولة الإسلامية الحركية» للدكتور حسن الترابي -رحمه الله-، يظل الأكثر أهمية في السياق الوطني السوداني. فمشروع حسن الترابي كان يهدف إلى «أدلجة» الإسلام في صيغة «مشروع حضاري» -على حدّ قوله-، يقوم على فرض الشريعة كمنظومة سلطوية شاملة، معتمدًا على «التغلب السلطوي» (القوة والانقلاب العسكري) لفرض المشروع الإسلامي. كما هو معلوم، فقد أفرز هذا الفكر المتسلط دولة مغلقة، ترى نفسها وصية على المجتمع، وتستمد شرعيتها من أيديولوجيا «الحركة الإسلاموية»، دون أدنى اعتبار لأهمية بناء عقد اجتماعي وطني جامع للحفاظ على الدولة القومية في مجتمع يتسم بانقسام عموديٍّ بين مكونيه الشمالي والجنوبي، وبصورةٍ عامةٍ تنوع هُوياتي متعدد الأبعاد. لقد أدى هذا الفكر ودولته المتسلطة الفاسدة إلى تقسيم البلاد وتفاقم أزمة الحروب الأهلية وحتى بعد نجاح ثورة ديسمبر العظيمة، ظل تيارًا واسعًا من الحركة الإسلاموية سادرًا في «غيهم القديم» - لكن هذا لا يقدح في التقدير المستحق لتيار «المؤتمر الشعبي» الإسلامي والذي أجرى مراجعاتٍ عميقةً، بل قدم الشهداء قربانًا للثورة من أمثال الأستاذ الشهيد أحمد خير -عليهم الرحمة والرضوان-. أما تجار الدين وقادة الدجل والضلال، فهؤلاء لم يكتفوا بمحاولات «شيطنة» وإعاقة مشروع الثورة -فحسب-، بل أشعلوا هذه الفتنة الماحقة في الخامس عشر من إبريل 2023م لمحاولة إعادة إنتاج مشروعهم الكارثي.

أخيرًا، هناك مشروع «علمانية الدولة». طرح البروفيسور أحمد عبد الله النعيم، مفهوم «العلمانية الحقوقية» في كتابه الموسوم «الإسلام والدولة العلمانية»، حيث قطع بأن الخيار الواقعي هو «الدولة العلمانية الجيدة»، وليس «الدولة الإسلامية»، وأن حماية التدين وحقوق الإنسان تقتضي فصل الشريعة عن قانون الدولة. الإمام يوافق أستاذ النعيم في نتيجة الحقوق والمواطنة ويختلف في وصف الدولة؛ فهو يفضّل «مدنية لا ثيوقراطية ولا علمانية دوغمائية» مع اجتهادٍ يُزاوج بين الواجب والواقع. أيضًا، يرى البروفيسور وائل حلّاق في كتابه «الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الأخلاق في العصر الحديث»، بأن «الدولة الإسلامية» مستحيلة بمعايير الدولة الحديثة، وبأن نمذجة الشريعة ضمن جهاز دولة سيادي حديث تنقُض أخلاقيتها التاريخية. الإمام على خلافٍ منهجي: يقبل الدولة الدستورية الحديثة إطارًا إجرائيًا، ويجتهد لقيم الشريعة داخلها عبر عقدٍ مدني حقوقي لا ثيوقراطي.

خاتمة

يُقدِّم الإمام الصادق المهدي صيغة «مدنية-إسلامية» للعقد الاجتماعي: دولة مواطنة وحقوق ومواءمة دستورية لمبادئ الشورى والعدل والكرامة، مع رفض الثيوقراطية وتحفُّظٍ على العلمانية الصلبة. هذه الصيغة أقرب لوسطٍ اجتهاديٍّ يجمع الخصوصية القيمية والحداثة الدستورية، ويمنح السودانيين إطارًا عمليًا لبناء سلام ديمقراطيٍّ يستوعب التعدُّد ويؤسِّس لشرعيةٍ سياسيةٍ مستدامة.

واشنطن وآلياتها الأربع لإنهاء حرب السودان:

فهل تفصل البندقية عن السياسة؟

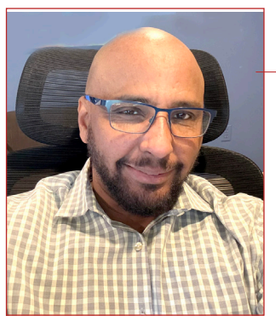

أبو هريرة زين العابدين عبد الحليم

زورق الحقيقة

تتزايد الضغوط الدولية لإيقاف الحرب في السودان، فيما تتعاظم الكلفة الإنسانية والسياسية للنزاع الذي دخل مرحلة أكثر تعقيدًا، وفق توصيف وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، الذي اعتبر أن الصراع «تحوّل إلى حرب بالوكالة». وفي مؤتمر صحفي عقده الخميس، كشف روبيو عن رؤية أمريكية تقوم على أربع آليات رئيسة تهدف إلى الحد من العنف وتهيئة بيئة مناسبة لوقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية.

الرؤية التي طرحها الوزير الأمريكي، تمثل -في تصوري- محاولة لإعادة ضبط مسار الأزمة عبر أدوات عملية. وتستند هذه الرؤية إلى أربعة أسس: توسيع الوصول الإنساني، إنشاء نقاط آمنة للإغاثة، إلزام الأطراف بالاتفاقات السابقة، ووقف تدفق الدعم العسكري الخارجي.

أولًا: توسيع الدعم الإنساني للمتضررين

أكد روبيو أن الإدارة الأمريكية تعمل على تحديد أربع مدن سودانية، بواقع مدينتين تحت سيطرة كل طرف، لتكون مراكز آمنة لتوزيع المساعدات الإنسانية.

هذه الخطوة في تحليلي تهدف إلى:

- تأمين ممرات إنسانية مستقرة
- ضمان وصول الإغاثة إلى ملايين المتضررين
- تقليل استخدام الحصار كسلاح في النزاع

وربما أن هذا التوجه يعكس إدراكًا أمريكيًا بأن الأزمة الإنسانية باتت تهدد الاستقرار الإقليمي، وأن تحسين الوصول الإنساني يمثل مدخلًا ضروريًا لأي مسار سياسي لاحق.

ثانيًا: النقاط الآمنة وإنشاء مناطق محمية من العمليات العسكرية

تثبيت نقاط آمنة للإغاثة يشكل خطوة إضافية تتجاوز مجرد إدخال المساعدات، إذ يتطلب:

- وقف العمليات العسكرية في محيط تلك النقاط.
- ضمان عدم دخول الجهات المسلحة إليها.
- وجود مراقبة دولية أو أممية محايدة، وهذا أيضًا أمر مكلف ولا توجد إرادة دولية وإقليمية لتنفيذه.

وربما تتحول هذه النقاط الثلاث -أعلاه- لاحقًا إلى أسس لوقف إطلاق النار، أو مناطق منزوعة السلاح جزئيًا، بما يفتح الباب أمام ترتيبات سياسية أوسع.

ثالثًا: إلزام الأطراف بالاتفاقات وكيفية معالجة أزمة الثقة

أوضح الوزير الأمريكي أن المشكلة ليست في غياب الاتفاقات، وإنما في التراجع عنها بعد توقيعها، في إشارة إلى تفاهمات جدة والبحرين... وغيرها من المسارات التفاوضية.

وتسعى واشنطن -حسب تقديري- وفق تصريحات روبيو، إلى:

- تعزيز آليات مراقبة تنفيذ الاتفاقات.
- فرض ضغوط على الأطراف التي تنتهك التعهدات.
- ربط أي دعم دولي مستقبلي بالالتزام السياسي.

رابعاً: وقف تدفق الدعم العسكري ومعالجة جذور التصعيد.

اعتبر روبيو أن استمرار تدفق السلاح والاستقطاب الإقليمي دفع الصراع إلى مرحلة أكثر خطورة.

لكن السؤال الذي يقفز للذهن، لماذا لا تفرض واشنطن حظرًا شاملًا على السلاح للطرفين؟

وربما يعود ذلك إلى عدة عوامل:

- تعقيدات المشهد الإقليمي: فرض حظر شامل قد يضع واشنطن في مواجهة مباشرة مع دول مؤثرة في المنطقة. ونجاح هذه الخطوة يتطلب ضمانات دولية أقوى، بما في ذلك عقوبات محددة على الجهات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات عبر دبلوماسية هادئة استخدمتها واشنطن طوال الأزمة، فربما تتحول لدبلوماسية أكثر فاعلية إذا حدثت مجاعة كبيرة وانتهاكات أكبر ونزوح، وربما يتحرك الضمير العالمي لفرض حظر شامل على السلاح لا تريد واشنطن تنفيذه للتعقيدات الإقليمية والتقاطعات ما بين القاهرة، وأبوظبي، والرياض... وغيرها.
- الخوف من انهيار أحد الأطراف: ما قد يؤدي إلى فراغ أمني وتوسع رقعة الفوضى. نموذج الصومال ولبنان وليبيا وسوريا، خاصة إذا توسعت الحرب مرة أخرى.
- توازنات القوى الدولية: خشية واشنطن من دفع الأطراف نحو قوى منافسة مثل روسيا أو الصين.
- غياب إجماع دولي: الانقسام داخل مجلس الأمن يجعل فرض حظر شامل أمرًا صعبًا.

وبذلك، يبدو أن واشنطن تفضل الضغط الدبلوماسي التدريجي على فرض حظر شامل قد تكون كلفته السياسية مرتفعة.

خاتمة: هل تمثل الرؤية الأمريكية مسارًا واقعيًا لوقف الحرب؟

تأتي التصريحات الأمريكية في وقت يواجه فيه السودان واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية عالميًا، مع نزوح ملايين المدنيين وتعثر جهود التسوية الجذرية. الرؤية الأمريكية بآلياتها الأربع تمثل محاولة لإعادة بناء مسار سياسي وإنساني متماسك، لكنها تظل رهينة بـ:

- تجاوب الأطراف المتحاربة.
- تعاون القوى الإقليمية.
- قدرة المجتمع الدولي على فرض آليات مراقبة فعّالة.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات لا تشكل حلًا نهائيًا، إلا أنها قد تمثل إطارًا عمليًا لخفض مستوى العنف وتهيئة الظروف لعملية سياسية أكثر استقرارًا. فربما لو تحركت القوى السياسية والتقطت القفاز بعد اجتماع أديس أبابا، ووسعت دائرة المشاركة، وضغطت في اتجاه وقف الحرب، ورسم مسار سياسي يحقق اختراقًا في الأزمة السودانية التي غلب فتقها رتق الساسة، فهل تحقق واشنطن اختراقًا دبلوماسيًا وسياسيًا يبدو مستحيلًا وفقًا لقراءة الأحداث وبدون أسنان؟ فإذا أرادت واشنطن تحقيق نجاح فعليها فطم دبلوماسيتها الحالية التي لم تؤد سوي إلى إطالة أمد الحرب وإنبات أسنان لطفلها الدبلوماسي الخديج في المسار السوداني، بفرض حظر شامل على التسليح، وعقوبات على الدول والشركات التي تدعم الحرب، وإجبار الطرفين على وقف الحرب وبدء عملية سياسية يقودها المدنيون، وفصل البندقية عن السياسة.

تصدعات «الكتلة الديمقراطية»:

مأساة الارتهان للمصلحة وصمود الشرفاء في وجه المحرقة السودانية

عبير ياسر

خارج البروتوكول

تثبت التحولات السياسية المتسارعة في السودان، مجدداً أن التحالفات التي تُبنى على أرضية المصالح الضيقة والمنافع الآنية هي تحالفات هشّة، تذروها رياح الأزمات عند أول منعطف حاسم. وما تشهده «الكتلة الديمقراطية» المتواجدة في بورتسودان من انشقاقات حادة وتصدعات داخلية، ليس سوى انعكاس طبيعي لأزمة النخب السياسية التي رهن بعض أطرافها مواقفهم بحسابات الربح والخسارة الشخصية، متناسين أشلاء الوطن النازف وسط واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث.

إن حال السياسي عندما تتقدم مصلحته الذاتية على مصلحة الأمة يتحول إلى معول هدم حقيقي؛ حيث يصبح الاستقطاب وسيلة للتكسب، والمواقف السياسية بضاعة تُباع وتُشترى في سوق المحاصصات السلطوية. هؤلاء النفعيون، بتغليبهم الغنائم والمناصب على حساب معاناة ملايين المشردين والنازحين، يسهمون -بشكل مباشر- في إطالة أمد الصراع، ويطيحون بما تبقى من استقرار للبلاد، ضاربين بعرض الحائط آمال الشعب السوداني في السلام والحرية، مما يعمّق حالة التشظي السياسي والعسكري.

وفي مقابل هذا التهافت والنكوص، يبرز معدن الشرفاء والصامدين في القوى المدنية والسياسية الوطنية، الذين رفضوا الانصياع لابتزاز السلاح أو إغراءات السلطة. هؤلاء الأحرار يقفون اليوم في خندق الصمود الثابت، متمسكين بموقفهم الأخلاقي والتاريخي الذي لا مساومة فيه: الوقف الفوري وغير المشروط لهذه الحرب العبثية. لم يتنازلوا عن حقّ المواطن السوداني في الحياة والأمن، ولم يتراجعوا خطوة واحدة عن ضرورة إسكات صوت البنادق وتأسيس دولة العدالة والقانون، مستمدين قوتهم من نبض الشارع وأنين الضحايا لا من صالونات السياسة الفارهة.

وإذا نظرنا إلى الواقع بموضوعية بعيدًا عن حسابات القوى المتصارعة، نجد أن المواطن السوداني البسيط قد بلغ مرحلة من الإنهاك المطلق؛ فقد تجاوزت الحرب حدود الصراع المسلح لتصبح مأساة يومية يدفع ثمنها أكثر من 11 مليون نازح ولاجئ، في أضخم أزمة نزوح قسري يشهدها العالم اليوم. إن الجماهير في الخرطوم، ودارفور، والجزيرة، وكردفان، وبقاع السودان كافة، لم تعد تكترث للبيانات السياسية أو صراعات النخب في الفنادق، بل إن حاجتها الوجودية والملحة اليوم هي وقف الحرب فورًا وبلا قيود لإنقاذ ما تبقى من النسيج الاجتماعي وحماية الأجيال القادمة من الفناء المحدق الشامل.

وفي خضم هذه المعاناة، يبرز دور الوساطات الإقليمية والدولية -لا سيما المبادرات الأفريقية والعربية ومنصات التفاوض المشتركة- كعامل حاسم ومحوري لدعم هذا الصمود المدني. إن هذه الجهود الخارجية مطالبة اليوم بتجاوز قشور التمثيل الدبلوماسي الشكلي، والضغط الحقيقي والمباشر على الأطراف المتحاربة لإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، مع فرض عقوبات صارمة على مروجي الحرب وتجار السلاح لتجفيف منابع الصراع ونزع فتيل الفوضى المسلحة.

ولتفعيل هذا الموقف الوطني الشجاع على أرض الواقع، لم يعد الصمود السلبي كافيًا؛ بل يتطلب المشهد آليات عمل محددة وناجزة؛ أبرزها بناء جبهة مدنية عريضة وموحدة تتجاوز عيوب المحاصصات الحزبية، وتشكيل مجالس إنقاذ محلية منسقة لإيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى معسكرات النزوح، بالتوازي مع إطلاق حملة عصيان وضغط شعبي سلمي واسع النطاق تحت شعار واحد لا بديل عنه: «أوقفوا الحرب الآن».

خاتمة :

إن التاريخ الصحفي والسياسي، يسجل بمداد من نور مواقف الذين انحازوا لمعاناة شعبهم واستمروا في الضغط لوقف نزيف الدم، بينما سيلفظ ذات التاريخ كلَّ من اتخذ من آلام السودانيين سلّماً للمجد الشخصي والمصلحة العابرة. السيادة الحقيقية والشرعية الدائمة لا تُصنع بالارتهان لأجندات الحرب، بل بالإنصات لصوت الشعب الأعزل الذي يطالب بالحياة؛ فالشعوب أبقى من الميليشيات ومن كراسي الحكم، والذين يصمدون اليوم من أجل السلام هم الذين سيبنون سودان الغد بعد أن تضع الحرب أوزارها وتنقشع غيوم الفوضى.

ادفع بالتي هي أحسن

عبد المحمود أبو

إدارة التنوع وتعزيز ثقافة السلم (1)

الإنسان أتى على خلفية حوار بين الله سبحانه وتعالى والملائكة. والملاحظ أن الملائكة أبدوا دهشتهم وتساءلوا مشفقين من مصير الكون إذا جاء هذا المخلوق الذي يختلف عن الموجودات! فما دام الكون كله منسجمًا وخاضعًا لله، فما الحكمة من ظهور مخلوق وسط الكائنات يأتي بأساليب تتناقض مع الانسجام الكوني؟ قال تعالى: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ...» (البقرة:30).

وإبليس تبرم من مجيء الإنسان بل رفض الانصياع لأمر الله لاعتقاده أنه الوحيد الذي يستحق التكريم لأنه -حسب اعتقاده- انفرد بنقاء العنصر، مما يؤهله لمعرفة الحق وأنه أحق بالتكريم. قال تعالى: «إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ (74) قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ (75) قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ» (ص: 74-76).

وهذه الحياة الدنيا بكل مكوناتها قائمة على التعدد والتنوع في كل مظاهرها، يظهر ذلك في الجمادات كما يظهر في الحيوانات وكذلك المناخ والفصول... ومع تطور الحياة وأساليبها وتداخل المجتمعات والحضارات ظهرت أنواع مختلفة من أساليب الحياة وممارساتها، وصار هنالك وعي بالتعدد والتنوع في المجتمعات الإنسانية... قال تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»(الحجرات:13).

وقال صلى الله عليه وسلم: «إن الله قد أذهب عنكم عُبيّة الجاهلية وفخرها بالآباء؛ مؤمن تقي وفاجر شقي، أنتم بنو آدم وآدم من تراب. ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم من فحم جهنم أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع بأنفها النتن».

إن العالم بحضاراته المختلفة، وتنوعاته الهائلة، وأعراقه، وأجناسه، وأفكاره ولغاته، ليمثل منظومة رائعة متكاملة، تعطي ثراءً لا نهاية له، وروعة لا حدَّ لها. ولو كان البشر كلهم على شاكلة واحدة لعانى الناس من السآمة والملل، والكآبة والإحباط.

ما تقدم يؤكد أهمية التنوع وضرورته للحياة البشرية، ويمكن أن نستخلص الحكم الآتية:

الحكمة الأولى: تبادل المنافع: الإنسان مطالبه متعددة، وحاجاته متزايدة، وعطاؤه متجدد، واحتياجاته أكبر من قدراته، وطاقته أقل من تطلعاته، وقد ينتج أشياء أكبر من حاجاته، فالتنوع يتيح مجالًا لتبادل المنافع بين بني الإنسان، وهي منافع متنوعة في ذاتها؛ فتبادل الخبرات فيه منفعة، واكتشاف الأخطاء منفعة، والوعي بالقصور منفعة، ومظاهر الحياة مليئة بالأنشطة الإنسانية القائمة على تبادل المنافع بين البشر في المجالات كافة.

الحكمة الثانية: التعارف قال تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...» (الحجرات:13).

والتعارف يكسب الإنسان خبرة بالحياة وتعقيداتها، خاصة في اختلافات طبائع البشر وتنوع رغباتهم وأهدافهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعراقهم، فيتمكن من التعامل معهم كلٌّ حسب طبيعته وأسلوب حياته، وبذلك يدرك أن الحياة أوسع في معارفه واهتماماته، وهذا من شأنه أن يرسّخ عنده ثقافة قبول المخالف والتسامح معه.

الحكمة الثالثة: التدافع والتفاعل قال تعالى: «... وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ...» (البقرة:251)، يقول الإمام الرازي «لا تتم مصلحة الإنسان الواحد إلا عند اجتماع جمع في موضع واحد، ولهذا قيل الإنسان مدني بالطبع، ثم إن الاجتماع يسبب المنازعة المفضية إلى المخاصمة أولًا، والمقاتلة ثانيًا، فلا بد في الحكمة الإلهية من وضع شريعة بين الخلق...»، ثم ذكر من هؤلاء الذين يدفع بهم الظلمة والطغاة إما أهل الحق، وإما غيرهم، كما ذكر أن التدافع بهذا المعنى لا يقع بين أهل الحق. وقد بين الله تعالى حكمًا أخرى من هذا الدفع حيث يقول الله تعالى: «... وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً...» (الحج:40)، حيث دلَّ على أنه بهذا الدفع تحمى الشرائع وأهل الحق، وأماكن العبادة.

إن فلسفة الإسلام في الحضارات تقوم على أساس الدفع نحو الأحسن، وبالتالي فإن هذا يترتب عليه عملية التوارث، والتفاعل الحضاري، وليس صراع الحضارات.

وإذا نظرنا إلى النصوص الشرعية لوجدناها صريحة في الدلالة على ضرورة الأخذ بكلِّ ما هو نافع وصالح. ويؤكد الإسلام على ضرورة التفاعل الحضاري من خلال العلم والقراءة ومن خلال السير في الأرض والنظر فيها، وفي أهلها، وأممها للوصول إلى فقه سنن الله تعالى في هذا الكون، وفي الأمم والحضارات، من سنن التقدم والنصر والتمكين، وسنن الهزيمة والتخلف، فقال تعالى:» قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ» (آل عمران:137)، وقد ورد في الحديث أن: «الحكمة ضالة المؤمن فهو أحق بها أنى وجدها»، فمن خلال العلم والقراءة والتاريخ يحدث التفاعل الحضاري، حيث تستفيد الحضارة اللاحقة من الحضارة السابقة وتبني عليها.

الحكمة الرابعة: معرفة قيمة الخير والشر: الإنسان العاقل لديه مقاييس يدرك من خلالها ما يضره وما ينفعه، وهنالك أشياء لا تظهر قيمتها إلا بمعرفة نقيضها مثل الظلمات والنور والحق والباطل والصحة والمرض... ألخ، فمن حكم الله تعالى أن جعل الحياة متنوعة ليعرف الإنسان من خلالها مظاهر الخير فينميها ومظاهر الشر فيتخلص منها.

التنوع من صنع الله، فهو سبحانه وتعالى خلق الإنسان مفطورًا على التنوع للحكم التي سلف ذكرها وغيرها من الحكم، ولذلك وضع الإسلام منهجًا حكيمًا للتعامل مع ظاهرة التنوع يقوم على أمرين:

الأول: الاعتراف بالتنوع كواقع اجتماعي ملموس، في كل مظاهره ويؤكد شرعية وجوده ووضع أحكامًا تنظم العلاقة مع أطراف التنوع كافة، قال تعالى: «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ» (الكافرون:6). وقال تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ (20) وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (21) وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ» (الروم:20-22).

الثاني: كفالة حقوق جميع الأفراد والمجموعات على اختلاف معتقداتهم وتنوع ثقافاتهم وأفكارهم، وحتى أولئك الذين يدينون بمعتقدات تتناقض مع أحكام الإسلام، فإن منهج الإسلام ينهي عن الإساءة لمقدساتهم قال تعالى: «وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (الأنعام:108). ونهى الإسلام عن ظلم المخالفين والخصوم قال تعالى:» يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» (المائدة:8).

إن منهج الإسلام يحفظ للإنسان حقوقه وكرامته لمجرد كونه إنسانًا يحمل بين جنبيه قبسًا من روح الله؛ يعترف له بهذه الحقوق بغض بالنظر عن اعتباره أو جنسه أو لونه، والنص القرآني: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً» (الإسراء:70).

مطلوبات حلّ الأزمة السودانية

عامر علي الحاج

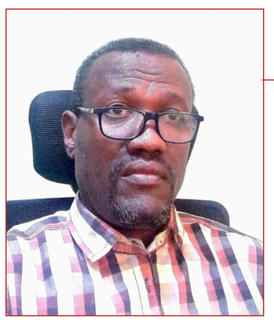

مدخل

هناك اتفاقٌ عام في السودان اليوم على ملامح مؤسسة الاجتماع السياسي المنشودة، وهي مؤسسة الدولة الوطنية الحديثة بوصفها الإطار الجامع لإدارة الاختلاف وتنظيم المصالح. ويبدأ هذا الاتفاق من واجب احتكار السلاح لمؤسسة الجيش، وخضوع الجيش وسائر مؤسسات استخدام العنف المشروع لسيادة الدولة، والدولة هنا بمعنى سيادة سلطة الشعب على الأرض وجهاز الدولة معًا. ويمتد ذلك إلى استقلال القضاء، والحكم اللامركزي، وإصلاح فلسفة بناء الخدمة المدنية والعسكرية على أسس المهنية والكفاءة والحياد. ولا يكتمل هذا المسار دون تقديم أولوية واضحة لقضايا التنمية: البنية التحتية، والزراعة، والصناعة، والثروة الحيوانية، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا. عندها فقط تتراجع أسئلة الانتماء القبلي والجهوي والحزبي، لأنها أسئلة سابقة على إنجاز الاجتماع السياسي الحديث، أو أسئلة لاحقة له تتعلق بجدل الوسائل لا الخلاف حول الغايات.

النص

في هذا السياق، يصبح الدور الأساسي في إدارة العملية السياسية اليوم بيد سلطة الأمر الواقع في السودان أكثر من أية جهة أخرى. وهي سلطة يحتكر مقاعدها حاليًا قادة الجيش وقادة الميليشيا المتحالفة معه. ولا يمكن القفز على هذه الحقيقة أو تجاوزها بخطاب إنشائي؛ إذ إن أي مسار واقعي للحل يبدأ من الاعتراف بمن يملك أدوات القوة على الأرض، ثم السعي إلى إخضاع هذه الأدوات لمشروع سياسي وطني واضح المعالم.

شرط نجاح سلطة الأمر الواقع في أداء دورها الجوهري، هو وعي قادتها بطبيعة المطلوب التاريخي الراهن، كما أشرنا إليه في المدخل: أي الانتقال من منطق إدارة الحرب إلى منطق بناء الدولة. ويتطلب ذلك رغبة جادة وصادقة في تجنيب البلاد مزيدًا من النزيف، عبر التركيز على إنجاز الاستحقاقات الأساسية للاجتماع السياسي الحديث، لا الاكتفاء بإدارة التوازنات العسكرية المؤقتة. كما يتطلب قدرة فعلية على ذلك، وهي قدرة تظل موضع شك في ظل تحالفات معقدة تضم مراكز قوى عسكرية واجتماعية متباينة، تشكلت وتغذت داخل حرب ذات طابع قبلي وجهوي وعقدي، أي حروب تنتمي في جوهرها إلى ما قبل شروط الدولة الحديثة.

ومن هنا تتبدى إحدى أعقد معضلات الأزمة السودانية: الفجوة بين العقل العسكري والعقل السياسي. فالعقل العسكري، بحكم تكوينه ووظيفته، مُدرَّب على تحديد التهديدات وإزالتها. وهو لا يرى في الخلاف والاختلاف إلا خطرًا يجب تحييده أو سحقه. أما العقل السياسي والاستراتيجي، فينظر إلى الخلاف ذاته بوصفه مادة قابلة للإدارة، ومصدرًا محتملًا للفرص، ومدخلًا لبناء التوافقات وصياغة الحلول المستدامة. هذه الفجوة ليست عيبًا أخلاقيًا في المؤسسة العسكرية، بل هي حدٌّ بنيوي لوظيفتها، ما لم تُخضع لقيادة سياسية مدنية رشيدة.

وعليه، فإن أحد المطلوبات المركزية لحل الأزمة السودانية يتمثل في إعادة تعريف دور الجيش: من فاعل سياسي مباشر إلى مؤسسة وطنية مهنية، تحمي الدستور ولا تصوغه، وتؤمّن الانتقال ولا تتحكم في مساره. وبالمقابل، فإن القوى المدنية مطالَبة بتجاوز حالة العجز والتشرذم، وتقديم مشروع سياسي واضح وقابل للتنفيذ، يُقنع حاملي السلاح بأن كُلفة الانسحاب المنظم من السياسة أقل من كُلفة الاستمرار فيها.

إن الخروج من الأزمة السودانية لن يتم عبر انتصار عسكري لأي طرف، بل عبر تسوية سياسية تؤسس لدولة حديثة تستوعب التعدد، وتحتكر العنف باسم القانون، وتفتح أفق التنمية بوصفها الضامن الوحيد لوحدة البلاد واستقرارها. هذه هي المعركة الحقيقية، وما عداها ليس سوى إدارة مؤقتة للفوضى.

المحاسبة قبل العرض الأكبر

الزبير محمد علي

«تعليم وتزكية»

إنَّ محاسبة النفس ومراجعتها باستمرار وإصلاحها، مقدمة للفلاح في الدنيا والنجاةِ في الآخرة؛ لأن المحاسبة هي الجدارُ الواقي للمؤمن يحميه من الغفلة والتفريط، ويدفعُه للتأهل لليوم الذي أمرَنا اللهُ تعالى باتقائه: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ» (البقرة:281).

ولذلك لا بد أن نزن أعمالنا باستمرار قبل حلول ذلك اليوم العظيم؛ اليوم الذي لا بيعٌ فيه ولا خلال، ومقداره خمسون ألف سنة، وينشغل فيه كل أحد مِنَا بنفسه حتى يفر المرء مِنْ أخيه وأمه وأبيه.

إن غياب محاسبة النفس هو الذي يجعلُ الإنسانَ يتجرأ على المعاصي والظلم؛ ولو علِم الظالمُ والقاتلُ والسارق والزاني، ومُدمِنُ الخمر، والراشي والمُرتشِي، وآكِلُ أموالِ الناسِ بالباطل، والعاقُ لوالِديه، وقاطعُ الرَّحِم، والمُفرِّطُ في صلاته؛ لو علِموا حقيقةَ العرضِ على الله لَمَا فعلوا ما فعلوا، ولرجعوا سريعًا إليه من هَول يوم العرضِ الأكبر «يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ» (الحاقة: 18).

ولكي نراجع أنفسنا ونصلح أعمالنا لنتأهل لذلك اليوم كما قال الإمام المهدي مُناجياً ربه «يا ملك يا رحيم يا غفار تَولَ صلاحنا وتربيتنا للتأهل للقائك الذي تقصُر عن عظمته الأفكار»، فهناك سبع نقاط مهمة يجب الوقوف عندها:

أولًا: المحاسبة اليومية

بأن نتصفح في ليلتنا ما صدر من أفعال نهارنا، فإن كان محمودًا أمضيناه وأتبعناه بمثله، وإن كان مذمومًا استدركنا وانتهينا عن مثله في المستقبل.

ثانيًا: معرفةُ اللهِ تعالى وتعظيمُه

مَنْ عَرَف الله حق قدره وعظَّمه حق تعظيمه تزين له بالأعمال الصالحة.

ثالثًا: معرفة حقيقة الدنيا

مَنْ عَرَف حقيقة الدنيا، وأنها دار ابتلاء وممر وليست دار مقر أصلح عمله وتأهل للقاء خالقه.

رابعًا: مجاهدة هوى النفس

فهي مفتاح النجاة. إن مجاهدة الهوى تقيم العبد في مقام عظيم «فأمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِه ونَهَى النَفْسَ عن الهَوَى فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأوَى» (النازعات: 40-41).

خامسًا: معرفة كيد الشيطان

فهو يريد إخراج الناس عن الصراط المستقيم بالنزاع، والفحشاء، والظلم، وأكل أموال الناس بالباطل؛ فبمعرفة كيده نقطع مداخله.

سادسًا: التوبة النصوح

فمن تاب شملته دعوة حملة العرش بالمغفرة والوقاية من عذاب الجحيم ودخول الجنة «رَبَنا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ» (غافر: 7).

سابعًا: تذكر العاقبة والمصير

فمَنْ تذكر عاقبته خيرًا أو شرًا، اجتهد في الأعمال الصالحة وتأهل للعرض الأكبر.

إنَّ ثمرة محاسبة النفس في الدنيا هي النجاةُ والأمانُ في ذلك اليوم العصيب. ومن أعظم الأمان فيه أن نكون مِنْ الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، وهم السبعة المذكورون في الحديث «الإمَامُ العَادِلُ، والشاب الطائع، وصاحب القلب المرتبط بالمساجد، والمتحابين في الله، والمتعفف مِنْ الزنا رغم المغريات، والمتصدق في السر، والذاكر الله تعالى بقلب حاضر».

وهنالك أعمال أخرى تُدخل المؤمن في ظل الرحمن ذكرها العلماء ومنها: عون المجاهد، وإنظار المُعسِر بالدين أو العفو عنه، وتحسين الخلق، والتاجر الصدوق، وآخِذ حقه بالمعروف دون اعتداء، والذي يؤدي الحقوق دون مماطلة، والكافل لليتيم والأرملة.

وفي الختام نقول: لا حاجة لله تعالى بعذابنا إن نحن آمنا به، وقدرناه حق قدره، وشكرناه على نعمه الظاهرة والباطنة، وحاسبنا أنفسنا وأصلحنا أعمالنا، قال تعالى: «مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا» (النساء:147).

منوعات

دار المصورات تفتتح معارض العودة للكتاب المخفض في الخرطوم وعدة مدن

متابعات ـ صوت الأمة

افتتحت دار المصورات معارض العودة للكتاب المخفض، التي تنظمها خلال شهر يونيو في الخرطوم وعدد من المدن السودانية الأخرى، في إطار جهودها لنشر المعرفة وتشجيع القراءة.

وفي الخرطوم، أُقيم المعرض بجوار مكتبة المصورات بالسوق العربي، شمال موقف جاكسون وغرب شارع الحرية.

وفي مدينة بورتسودان، أُقيم المعرض بالشراكة مع مبادرة «بورتسودان تقرأ» ومركز «اسبيس»، وذلك بمقر المركز في حي المطار.

كما استضافت مدينة أبوجبيهة المعرض بمكتبة أبوجبيهة الحديثة، جوار الوحدة الإدارية، فيما احتضن منتدى شروق الثقافي بحي ديم النور بمدينة القضارف المعرض.

وفي مدينة الأبيض، استقبلت مكتبة المصورات بعمارة الضمان، غرب مستشفى الأبيض، زوار المعرض، الذي شهد إقبالاً من المهتمين بالكتاب والقراءة.

وأعلنت دار المصورات عن خطط لتوسيع المعارض لتشمل مدناً أخرى خلال الفترة المقبلة، من بينها كسلا ومدني وعطبرة وكوستي وشندي وعدد من المدن السودانية الأخرى.

وتأتي هذه المعارض ضمن مبادرات تهدف إلى تعزيز ثقافة القراءة وتسهيل الحصول على الكتب بأسعار مخفضة، تحت شعارات من بينها: «عودة المصورات.. عودة الأمل» و«معارض العودة للجميع».

لدعم صناع السينما حول العالم

مؤسسة الدوحة للأفلام تفتح باب التقديم لبرنامج المنح ٢٠٢٦

متابعات ـ صوت الأمة

أعلنت مؤسسة الدوحة للأفلام (Doha Film Institute) عن موعد فتح باب التقديم لبرنامج المنح السينمائي (Grants Programme) ضمن دورة ربيع/خريف 2026، في إطار مواصلة جهودها لدعم الأصوات السينمائية المستقلة من قطر والمنطقة والعالم.

ومن المقرر أن يُفتح باب التقديم خلال الفترة من 22 يونيو إلى 2 يوليو 2026، حتى الساعة الخامسة مساءً بتوقيت غرينتش +3، عبر المنصة الإلكترونية الرسمية للمؤسسة، مع التأكيد على عدم قبول الطلبات غير المكتملة أو المقدمة بوسائل أخرى خارج النظام المعتمد.

ويُعد برنامج المنح أحد أبرز المبادرات التي تقدمها المؤسسة لدعم وتمويل المشاريع السينمائية في مختلف مراحل الإنتاج، إذ يشمل الأفلام الروائية الطويلة والقصيرة، والأفلام الوثائقية، إضافة إلى المسلسلات التلفزيونية ومسلسلات الويب.

ويغطي البرنامج مراحل متعددة من العمل السينمائي، تبدأ بالتطوير، مروراً بالإنتاج، وصولاً إلى ما بعد الإنتاج، بما يتيح لصناع الأفلام فرصة متكاملة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع مكتملة قابلة للعرض.

ويركز البرنامج على دعم الأصوات السينمائية الجديدة والمواهب السينمائية الصاعدة، مع اهتمام خاص بالأعمال التي تتميز برؤية إبداعية مختلفة وقدرة على تقديم سرديات إنسانية ذات طابع عالمي.

كما يتيح الفرصة لمخرجين من قطر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب مشاركات دولية من مختلف أنحاء العالم، في إطار توجه المؤسسة لتعزيز التنوع في صناعة السينما.

وخلال السنوات الماضية، ساهم برنامج المنح في دعم مئات المشاريع السينمائية من مختلف الدول، ما جعله واحداً من أهم برامج التمويل السينمائي في المنطقة، ووسيلة رئيسية لتمكين صناع الأفلام من الوصول إلى مهرجانات دولية بارزة.

كما يشكل البرنامج جزءاً من منظومة أوسع تديرها المؤسسة، تشمل أيضاً برنامج «قمرة»، الذي يوفر منصات تدريب وإرشاد للمشاريع السينمائية في مراحلها المبكرة.

ويأتي فتح باب التقديم الجديد ضمن استراتيجية مؤسسة الدوحة للأفلام المستمرة لدعم صناعة السينما المستقلة، وتوسيع حضور الأصوات الإبداعية القادرة على التعبير عن تنوع التجارب الإنسانية والثقافية من خلال السينما.

عثمان الصديق.. رجل يزرع الأمل في زمن الخراب

صوت الأمة ـ عبد الله حسن

في ظل الظروف القاسية التي عاشتها مناطق شرق الجزيرة، حيث انقطعت الكهرباء وتوقفت مضخات المياه عقب التوترات الأمنية ودخول قوات الدعم السريع إلى المنطقة، لم تكن الحياة الزراعية سهلة، كما لم تعد حركة الناس كما كانت من قبل. فقد أصبحت التنقلات تعتمد بصورة كبيرة على الدواب، وتراجعت الخدمات الأساسية بشكل ملحوظ، لكن وسط هذا المشهد برزت قصة مختلفة.

المواطن السوداني عثمان الصديق لم يتوقف عند حدود الأزمة، بل اختار أن يتحرك في الاتجاه المعاكس للانهيار. فقبل سقوط جبل أولياء، قام بترحيل شتول التين إلى جنوب المنطقة، ثم أعاد نقلها لاحقاً إلى قريته «الحسين آدم» بشرق الجزيرة، في محاولة للحفاظ عليها من التلف وسط الظروف المتقلبة.

ومع استمرار الأزمة، اضطر عثمان إلى نقل الشتول مرة أخرى إلى مزرعة خارج القرية، بحثاً عن مصدر بديل للمياه بعد انقطاعها داخل القرية. وبجهود من الأهالي، تم توفير ألواح طاقة شمسية لتشغيل بئر المياه، لكنها تعرضت لاحقاً للسرقة، ما دفعه إلى ترحيل الشتول مجدداً داخل القرية.

ورغم هذه الدوامة من التنقل والبحث عن الاستقرار، لم يتوقف عثمان، بل واصل توزيع شتول التين على عدد من القرى المجاورة، مثل ود الفضل، والغنوماب، وريبا، والقبة، وتمبول، وكريعات، وزرقة وغيرها، مستخدماً عربة «كارو» كوسيلة نقل بسيطة وسط واقع اقتصادي وأمني معقد.

ولم تقتصر جهوده على التين فقط، بل امتدت إلى جمع بذور المانجو من محال العصائر في سوق تمبول، ليعيد زراعتها في الأراضي المتاحة، في محاولة لصناعة غطاء نباتي جديد يعيد للحياة لونها وسط الخراب.

ويقول عثمان إن علاقته بالزراعة ليست مجرد عمل، بل «أنس وارتباط بالحياة»، مضيفاً أن الحديث عن الأشجار والنباتات هو الأكثر سلاماً وهدوءاً في زمن يمتلئ بالتوتر.

ويستشهد بحديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها»، باعتباره قاعدة توجه خطواته اليومية.

وقصة عثمان الصديق ليست مجرد حكاية مزارع، بل نموذج لإنسان اختار أن يغرس الأمل في أرض مضطربة، مؤمناً بأن التغيير يبدأ من شتلة صغيرة يمكن أن تصمد أمام العواصف وتكبر رغم كل الظروف.

رحيل عبد الوهاب الصادق.. المجدد الذي أعاد تشكيل الغناء الشعبي

صوت الأمة ـ عبد الله

برحيل الفنان والموسيقار السوداني عبد الوهاب الصادق اليوم، تفقد الساحة الفنية واحداً من أبرز رموز التجديد في الأغنية الشعبية السودانية، وصاحب تجربة استثنائية نجحت في الموازنة بين أصالة التراث وجرأة التطوير، تاركاً خلفه إرثاً فنياً ظل حاضراً في وجدان أجيال متعاقبة من المستمعين.

وُلد الراحل بمدينة أبو قوتة بولاية الجزيرة، ومنها تشكل وجدانه الفني الذي انعكس في أعماله العاطفية الخالدة، وعلى رأسها أغنية «من بعد ما فات الأوان» التي رسخت اسمه بين كبار الفنانين السودانيين.

في بداياته الفنية، واجه معارضة من بعض أنصار المدرسة التقليدية داخل «دار فلاح لتطوير الغناء الشعبي» بسبب محاولاته إدخال الآلات الحديثة إلى الأغنية الشعبية، لكنه مضى في مشروعه الفني معتمداً على المندلين والبيز جيتار والتوزيع الموسيقي الحديث، ليحصل على لقب «المجدد» ويصبح أحد أبرز من نقلوا الأغنية الشعبية إلى آفاق جديدة دون التفريط في هويتها.

وشكل تعاونه مع الشاعر والملحن عوض جبريل محطة مهمة في مسيرته، كما تغنى بكلمات عدد من كبار الشعراء، من بينهم التجاني حاج موسى صاحب رائعة «من بعد ما فات الأوان»، ومحمود أبو العلا، وعبد الرحمن الريح.

ولم تقتصر مسيرته على الغناء فقط، إذ أسهمت تجربته في سلاح الموسيقى في صقل موهبته وتعميق معرفته السودانية قبل أن يتفرغ لمسيرته الفنية والإعلامية.

وترك الراحل مكتبة صوتية ضخمة تجاوزت بالإذاعة السودانية، ما جعله أحد أكثر فناني جيله اهتماماً بحفظ أعماله وتوثيقها للأجيال القادمة.

وعاصر عبد الوهاب الصادق عدداً من عمالقة الفن السوداني، بينهم بادي محمد الطيب، وخلف الله حمد، وكمال ترباس، وعوض الكريم عبد الله، وفيصل الصحافة، والأمين البنا، وأسهم معهم في مرحلة مهمة من مراحل تطور الأغنية الشعبية والوترية في السودان.

وخيم الحزن على الوسط الفني عقب إعلان وفاته، حيث نعاه اتحاد المهن الموسيقية السوداني وزملاؤه ومحبيه، مستذكرين مسيرته الحافلة وإسهاماته الكبيرة في خدمة الأغنية السودانية.

ولخص الراحل فلسفته الفنية في مقولته الشهيرة: «التجديد ما بغير من هوية أغنيتنا الشعبية، الفنان ما بتقودو الآلة، هو البيقودها عشان يخدم النص ويطوع اللحن».

كما ترك وصية فنية للأجيال الجديدة بقوله: «احترام الكلمة الرصينة والنص القوي هو صك الأمان الوحيد عشان يعيش الفنان في وجدان الناس وتتذكرو بيهو الأجيال».

رحل عبد الوهاب الصادق، لكن صوته وأعماله ومشروعه الفني سيبقون شاهداً على تجربة فنية آمنت بأن التجديد الحقيقي يبدأ من احترام الجذور والانطلاق منها نحو المستقبل.

صدور المجموعة القصصية «الضفة الأخرى» للدكتور الشيخ فرح محمد الحسن

متابعات ـ صوت الأمة

صدر حديثاً للدكتور الشيخ فرح محمد الحسن الشيخ مجموعته القصصية الجديدة بعنوان «الضفة الأخرى»، والتي تضم عدداً من القصص القصيرة التي تعالج موضوعات إنسانية واجتماعية عبر أساليب سردية متنوعة.

وتتصدر المجموعة مقدمة نقدية كتبها الروائي والقاص والناقد مولانا صلاح الدين سر الختم، تناول فيها الجوانب الفنية والسردية للنصوص التي ضمها الكتاب.

وصدرت المجموعة عن دار الريّس للنشر والتوزيع والترجمة بالشارقة، بإشراف الروائية والناقدة والناشرة الدكتورة إسراء الريس، التي تواصل نشاطها في دعم الكتاب السودانيين ونشر أعمالهم الأدبية.

ومن جانبه، هنأ الناقد والكاتب صلاح محمد الحسن القويضي المؤلف بمناسبة صدور المجموعة، مشيراً إلى أنه اطّلع على معظم نصوصها قبل النشر، واعتبرها إضافة جديرة بالقراءة والاقتناء.

ورأى القويضي أن الشيخ فرح يمثل أحد الأصوات السردية الواعدة في مجال القصة القصيرة السودانية، مستنداً إلى موهبة حكائية فطرية استطاع تطويرها من خلال توظيف تقنيات السرد الحديثة وأساليبه المختلفة، بما مكّنه من تحويل تفاصيل الواقع اليومي إلى عوالم قصصية تجمع بين التخييل والإدهاش.

وأضاف أن الكاتب لا يكتفي باستلهام الحكايات من البيئة والمجتمع، بل يعيد تشكيلها فنياً عبر أدوات قصصية تمنحها أبعاداً جمالية وإنسانية أوسع.

وأشار القويضي إلى عزمه العودة إلى المجموعة في قراءة نقدية موسعة ضمن سلسلة مقالات تتناول العلاقة بين الحكاية والقصة القصيرة، وخصائص كل منهما وسماتهما.

«ملكة القطن» يُعرض لأول مرة في الإمارات بحضور مخرجته

صوت الأمة ـ عبد الله

تستضيف سينما عقيل، في 11 يونيو الجاري، العرض الافتتاحي لفيلم «ملكة القطن» للمخرجة السودانية سوزانا ميرغني، وذلك عند الساعة 4:30 مساءً.

ويعقب العرض جلسة حوارية مباشرة عبر تقنية «زووم» مع المخرجة، تتيح للجمهور فرصة التعرف إلى كواليس العمل والاستماع إلى رؤيتها الفنية وراء الفيلم.

ويُعرض الفيلم للمرة الأولى في دولة الإمارات ضمن فعالية تجمع بين المشاهدة السينمائية والحوار المباشر مع مخرجته.

أبياه يواصل جولاته الفنية ويراقب نجوم الدوري من الخرطوم

متابعات . صوت الأمة

واصل المدير الفني للمنتخب الوطني السوداني الأول، كواسي أبياه، جولاته الميدانية لمتابعة النشاط الكروي المحلي، حيث سجل زيارة إلى نادي الخرطوم الوطني وملعب نادي الأسرة بمنطقة الخرطوم (3).

وخلال الزيارة، تابع أبياه الحصة التدريبية لفريق المريخ التي أقيمت على ملعب الأسرة، كما حضر المباراة الودية التي جمعت هلال الساحل بمريخ بورتسودان، وذلك في إطار تقييمه المستمر لمستويات اللاعبين ورصد العناصر القادرة على تمثيل المنتخبات الوطنية.

وتندرج هذه الخطوة ضمن خطة الجهاز الفني لتوسيع دائرة الاختيار ومتابعة المواهب المحلية عن قرب، بهدف تعزيز صفوف المنتخب الوطني بعناصر مميزة استعداداً للاستحقاقات المقبلة.

لجنة أمن الخرطوم تشترط تصاديق لتنظيم مشاهدة المونديال جماهيرياً

متابعات . صوت الأمة

أقرت اللجنة الأمنية بولاية الخرطوم ضوابط لتنظيم فعاليات مشاهدة مباريات كأس العالم، مشترطة الحصول على تصاديق رسمية عبر وزارة الثقافة والإعلام بالولاية، وبالتنسيق مع لجان الأمن بالمحليات، لتنظيم أماكن المشاهدة العامة في الساحات والمقاهي والأماكن الجماهيرية.

وجاء القرار خلال اجتماع اللجنة الأمنية برئاسة والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة، والذي ناقش عدداً من الملفات الأمنية والتنظيمية الأخرى، إلى جانب ترتيبات تنظيم مواقع المشاهدة الجماهيرية خلال كأس العالم.

أعمال شغب توقف مباراة بود مدني واتحاد الكرة يتوعد بعقوبات رادعة

صوت الأمة . عبد الله

شهدت مباراة الحرقة وجيفارا، التي أُقيمت باستاد ود مدني، أعمال شغب اندلعت بين جماهير الفريقين مع نهاية الشوط الأول، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات الطفيفة وسط المشجعين، واستدعى تدخلاً أمنياً عاجلاً لاحتواء الموقف.

وأكد الاتحاد المحلي لكرة القدم بود مدني أن قوات الاحتياطي المشترك وشرطة محلية ود مدني الكبرى سارعت إلى التدخل والسيطرة على الأحداث، حيث أسهمت سرعة الاستجابة في إعادة الهدوء إلى الاستاد ومنع تفاقم الأوضاع.

وأوضح الاتحاد أن مراقب المباراة رفع تقريراً مفصلاً عن الواقعة إلى لجنة المسابقات، التي ستنظر في الأحداث وتتخذ القرارات اللازمة، قبل إحالة المتسببين إلى لجنة الانضباط لاتخاذ العقوبات المناسبة وفقاً للتقارير والأدلة المتاحة.

وشدد الاتحاد على رفضه القاطع لمثل هذه التصرفات التي تتنافى مع الروح الرياضية، مؤكداً أن المتورطين في أعمال الشغب سيواجهون عقوبات صارمة، في إطار الحرص على حماية المنافسات والحفاظ على أمن وسلامة الجماهير.

استبعاد القمة من كأس السودان..
بطل ووصيف النخبة للأبطال والثالث وبطل الكأس للكونفدرالية

صوت الأمة . عبد الله حسن

أجرى الاتحاد السوداني لكرة القدم تعديلات جديدة على لائحة كأس السودان، أسفرت عن استبعاد الهلال والمريخ من المشاركة في البطولة، إلى جانب نادي الفلاح عطبرة، مع اقتصار المنافسة على الأندية التي احتلت المراكز من الرابع إلى الثامن في مرحلة النخبة.

ويأتي القرار بعد أقل من 24 ساعة على إعلان سابق أشار إلى مشاركة جميع أندية النخبة باستثناء الفلاح، قبل أن يتراجع الاتحاد ويعتمد صيغة جديدة للمسابقة أثارت تساؤلات واسعة حول آلية اتخاذ القرار وإدارة المنافسات.

وبحسب اللائحة المعدلة، يتأهل بطل ووصيف مرحلة النخبة إلى دوري أبطال أفريقيا، فيما ينال صاحب المركز الثالث وبطل كأس السودان بطاقتي المشاركة في بطولة كأس الكونفدرالية الأفريقية.

ويعكس التعديل الأخير تحولاً واضحاً في شكل البطولة وشروط المشاركة فيها، وسط ترقب لردود فعل الأندية المعنية بالقرارات الجديدة.

السوداني رضا بابكر يشعل كلاسيكو هولندا..
من أياكس إلى آيندهوفن

صوت الأمة . متابعات

أكمل اللاعب السوداني الشاب رضا بابكر انتقاله رسمياً من نادي أياكس أمستردام إلى غريمه التقليدي بي إس في آيندهوفن، في خطوة لافتة أثارت اهتمام المتابعين لكرة القدم الهولندية، لا سيما أن الانتقالات المباشرة بين الناديين تُعد من الحالات النادرة نظراً لحجم المنافسة التاريخية بينهما.

وفضّل بي إس في آيندهوفن حسم الصفقة قبل نهاية عقد اللاعب، رغم تبقي نحو ستة أشهر على انتهاء ارتباطه بأياكس، ما يعكس قناعة النادي الكبيرة بإمكاناته ورغبته في ضمان خدماته مبكراً.

ويُعد أياكس وبي إس في آيندهوفن من أكبر أندية هولندا وأكثرها تنافساً على الألقاب المحلية، إذ يمتلك الناديان تاريخاً طويلاً من الصراع على بطولات الدوري والكأس، ما يضفي أهمية إضافية على انتقال أي لاعب بين الطرفين.

ويواصل رضا بابكر بذلك رحلته في الملاعب الهولندية، واضعاً أمامه تحدياً جديداً مع بطل هولندا، في وقت يترقب فيه المتابعون السودانيون تطور مسيرته وإمكانية وصوله إلى الفريق الأول خلال الفترة المقبلة.

ويُنظر إلى انتقال بابكر على أنه خطوة مهمة في مسيرته الاحترافية، خاصة في ظل السمعة الكبيرة التي يتمتع بها بي إس في آيندهوفن في تطوير المواهب الشابة ومنحها الفرصة للظهور على أعلى المستويات.

أغاني كأس العالم التي هزّت المونديال.. ستون عاماً من السحر الحلال

كتب: كمال إدريس

مع بدء العد التنازلي لانطلاق المونديال، تبدأ الأجواء في التغيّر، ويصبح العالم أشبه بمسرح كبير يشهد أجمل العروض الثقافية والموسيقية والاستعراضية. وتملأ الألوان والصخب وأهازيج الجماهير أرجاء المعمورة، في شغف كبير يحدو بعشاق كرة القدم في مختلف أنحاء العالم. وتتغير مواعيد العمل وأنماط الحياة، ويعيش الجميع هدنة نفسية تمتد لشهر كامل، تغمره أجواء المتعة والسحر الحلال.

ودرَج الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» في كل نسخة من كأس العالم على إصدار أغنية رسمية للبطولة، تعكس ثقافة الدولة المستضيفة والقارة التي تنتمي إليها، وتتناول أحياناً هموم الناس وآمالهم. وبمرور الوقت أصبح ذلك تقليداً راسخاً يرافق كل مونديال، قبل أن يتطور لاحقاً إلى إصدار ألبوم كامل، كما حدث في مونديال جنوب أفريقيا 2010، حين تنافس كانّان وشاكيرا بأغنيتيهما الشهيرتين، ما دفع «فيفا» إلى إصدار ألبوم ضم عدداً من الأغنيات المرتبطة بالبطولة.

وبدأ هذا التقليد مع أول نسخة لكأس العالم عام 1930، شأنه شأن التميمة والشعار الرسميين للبطولة. إلا أن الأغنية التي صدرت في الأوروغواي لم تتجاوز حدودها المحلية بسبب طبيعة لغتها وانتشارها المحدود آنذاك. كما لم تحظ أغنيات مونديالي 1934 و1938 بالشهرة ذاتها للأسباب نفسها، إضافة إلى ضعف التوثيق في تلك الفترة.

وجاء الانفجار الحقيقي مع مونديال تشيلي 1962، عندما أطلقت فرقة الروك المحلية Los Ramblers أغنية «El Rock del Mundial»، التي تعد أول عمل موسيقي ترويجي يرتبط مباشرة بالبطولة. وعُرفت تلك المرحلة بالأغاني المحلية والتقليدية، واستمر ذلك حتى مونديال المكسيك 1986، حيث ركزت الأغاني على الطابع الوطني واللغة الخاصة بالدولة المضيفة.

ورغم استعانة الأرجنتين بالموسيقار الإيطالي الشهير إنيو موريكوني لتأليف المعزوفة الرسمية لمونديال 1978، فإن المكسيك قدمت في نسخة 1986 موسيقى تعكس الفلكلور الشعبي والبهجة اللاتينية.

وشهد العالم المرحلة الأكثر تطوراً في مجال التأليف الموسيقي فيما عُرف بفترة التبني الرسمي والعولمة (1990 ـ 2018)، حيث بدأ الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) الإشراف المباشر على الأغاني الرسمية للبطولة، بدءاً من مونديال إيطاليا 1990 مع أغنية «Un›estate italiana» التي مزجت بين الأوبرا والروك.

وفي مونديال فرنسا 1998، تحول كأس العالم إلى منصة تسويقية كبرى للموسيقى العالمية عندما قدم ريكي مارتن أغنية «The Cup of Life»، التي أثبتت أن أغاني المونديال قادرة على تحقيق نجاح تجاري عالمي واسع.

وبلغت ذروة الاهتمام والتسويق في مونديال جنوب أفريقيا 2010، عندما قدمت شاكيرا أغنية «Waka Waka»، التي مزجت بين موسيقى البوب الحديثة والإيقاعات الأفريقية التقليدية، لتصبح الأغنية الأكثر نجاحاً وانتشاراً في تاريخ بطولات كأس العالم.

ومع المنافسة التي صنعتها أغنية «Waving Flag» للمغني الكندي من أصول صومالية كانّان، والتي تناولت قضايا النزوح والتشرد، اتجه «فيفا» إلى إصدار أول ألبوم يضم عدداً من الأغنيات الرسمية التي حظيت برعاية كبرى الشركات العالمية.

وفي مونديال قطر 2022، تخلى الاتحاد الدولي لكرة القدم للمرة الأولى عن فكرة الأغنية الرسمية الواحدة، واتجه إلى إصدار ألبوم غنائي متكامل، تقدّمته أغنية «أرحبوا» باللغتين العربية والإنجليزية، إيذاناً بدخول مرحلة جديدة تقوم على تنوع الأصوات والأنماط الموسيقية، بما يعزز قيم التنوع والشمول الثقافي.

وتزامن ذلك مع المهرجانات الموسيقية المتنقلة والعروض الاستعراضية، حيث تتحول الشوارع والساحات والميادين العامة في الدول المستضيفة، وفي عدد كبير من دول العالم، إلى مسارح شعبية وثقافية تمتزج فيها المتعة الرياضية بالأصالة الثقافية والاجتماعية.

وواصل «فيفا» تطبيق استراتيجية الألبوم متعدد الأصوات في كأس العالم 2026، عبر إشراك مجموعة من النجوم، من بينهم شاكيرا وبيرنا بوي وإليانا وليزا، بما يعكس اتساع الرقعة الجغرافية للبطولة التي تستضيفها ثلاث دول.

وفي كثير من الأحيان ينسى الناس تفاصيل المنافسة بعد سنوات من انتهاء المونديال، لكن أغنيات البطولة تظل حاضرة في الذاكرة، كما هو الحال مع أغنية ريكي مارتن في مونديال فرنسا 1998، وأغنية شاكيرا في مونديال جنوب أفريقيا 2010.

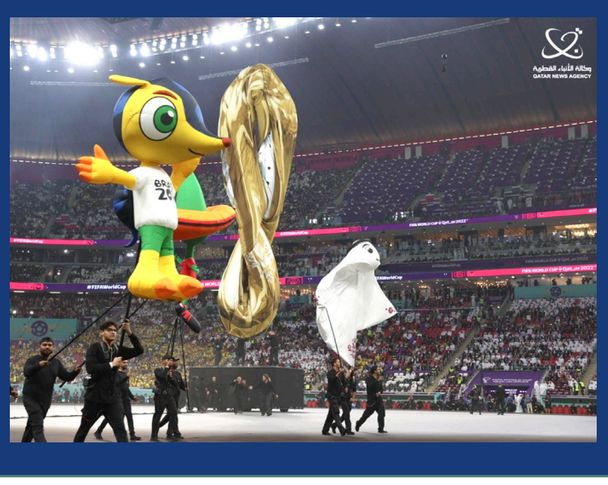

الصفحة الأخيرة

صوت الأمة

نكمل المشهد

الأحد 7 يونيو 2026م - 21 ذو الحجة 1447هـ

مسدار

حلو في حلو لي آخر أجدادك
يا السيف السنين المهدي حدادك
ديارك عيّشت قنقرها يتشابك
في قلوب المنكرين ما بيختا نشّابك

أحمد ود سعد

في جلسة معايدة بالقاهرة..

صديق الصادق المهدي يتفاكر مع إعلاميين وكتّاب حول مخرج من كارثة الحرب

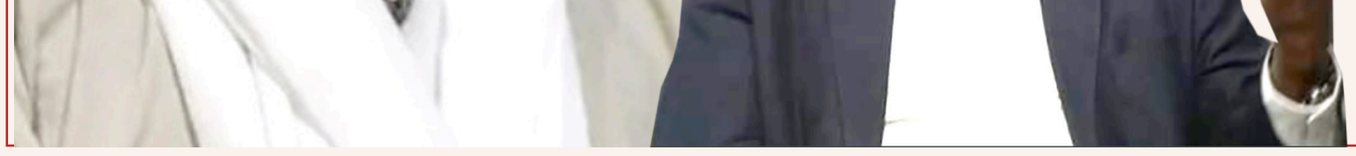

القاهرة. صوت الأمة

استضاف المهندس صديق الصادق المهدي، الأمين العام للتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» والقيادي بحزب الأمة القومي، كوكبة من الإعلاميين والصحفيين وصنّاع الرأي العام، في جلسة معايدة وتفاكر أُقيمت على هامش زيارة عدد منهم إلى القاهرة خلال عطلة عيد الأضحى.

وتناول اللقاء الشأن العام وسبل إيجاد مخرج حقيقي وعاجل من كارثة الحرب التي تمر بها البلاد، وسط حضور ومشاركة فاعلة من قامات صحفية وإعلامية بارزة، من بينهم الأستاذ فيصل محمد صالح، والدكتور مرتضى الغالي، والأستاذ خالد عويس، والأستاذ موسى حامد، إلى جانب لفيف من صنّاع الرأي والمهتمين بالشأن العام. كما شارك في النقاش عدد من قيادات «صمود» وحزب الأمة القومي.

وخلال الجلسة، قدّم المهندس صديق الصادق المهدي تنويراً شاملاً للحضور، استعرض فيه مواقف تحالف «صمود» وحزب الأمة القومي تجاه القضايا الراهنة، مشدداً على ضرورة تضافر الجهود الوطنية والإقليمية لوقف الحرب، كما استعرض الرؤى والخطوات التي يتبناها التحالف والحزب في سبيل استعادة المسار المدني الديمقراطي وإنهاء معاناة الشعب السوداني.

من جانبهم، عبّر الإعلاميون وصنّاع الرأي العام عن شكرهم وتقديرهم للمهندس صديق الصادق المهدي على هذه المبادرة والتواصل المستمر، وشهدت الجلسة نقاشاً شفافاً وعميقاً طرح خلاله الحضور عدداً من التساؤلات الجوهرية والاستفسارات التي صبت في اتجاه استيضاح المواقف السياسية، وتحليل التحديات الراهنة، وبحث سبل بناء جبهة مدنية عريضة لمواجهة آثار الحرب.

ولم تغب ذكرى الثورة السودانية عن أجواء اللقاء، إذ تزامنت الجلسة مع ذكرى فض اعتصام القيادة العامة، فاستحضرت في الوجدان تلك اللحظات المفصلية. كما صدح الشاعر الكبير أزهري محمد علي بعدد من قصائده الوطنية الحماسية التي ألهمت الحضور وأعادت التذكير بتضحيات الشهداء وممسكات الهوية الثورية، مؤكدةً أن قيم الحرية والسلام والعدالة تظل الركائز الأساسية لأي مخرج مستقبلي للأزمة السودانية.

ولم تغب ذكرى الثورة السودانية عن أجواء اللقاء، إذ تزامنت الجلسة مع ذكرى فض اعتصام القيادة العامة، فاستحضرت في الوجدان تلك اللحظات المفصلية. كما صدح الشاعر الكبير أزهري محمد علي بعدد من قصائده الوطنية الحماسية التي ألهمت الحضور وأعادت التذكير بتضحيات الشهداء وممسكات الهوية الثورية، مؤكدةً أن قيم الحرية والسلام والعدالة تظل الركائز الأساسية لأي مخرج مستقبلي للأزمة السودانية.

طاهر المعتصم

editor-in-chief@soutalumma.net

من على الشرفة

اصحي يا وزارة الخارجية

من حقّ الدولة الليبية أن تتخذ ما تراه مناسبًا من إجراءات لحفظ أمنها وسيادتها وتنظيم الوجود الأجنبي على أراضيها، ومن حقها كذلك أن تقلق من تدفقات الهجرة غير النظامية وما تفرضه من أعباء أمنية واقتصادية واجتماعية. هذه حقائق لا يجادل فيها عاقل.

لكن من حقّ السودانيين أيضًا أن يجدوا دولة تسأل عنهم.

فالسوداني الذي وصل إلى ليبيا لم يذهب إليها سائحًا ولا باحثًا عن رفاهية مفقودة، وإنما هرب من حرب أكلت الأخضر واليابس، وشردت الملايين داخل السودان وخارجه، وأجبرت الأسر على حمل ما خف من المتاع والبحث عن أية بقعة آمنة تحفظ الحياة والكرامة.

خلال الأيام الماضية تصاعدت حملات التحريض ضد الأجانب في ليبيا، وارتفعت نبرة خطاب الكراهية بصورة مقلقة، وترافقت مع إجراءات أمنية مشددة ودعوات لإغلاق مقرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الأمر الذي خلق حالة من الخوف وسط آلاف السودانيين المقيمين هناك، بمن فيهم صحفيون ونساء وأطفال لا يملكون سوى انتظار المجهول.

المؤسف أن الحكومة السودانية تبدو وكأن الأمر لا يعنيها.

لا نسمع عن وفود رسمية، ولا عن مبادرات دبلوماسية، ولا عن تحركات جادة لتخفيف معاناة المواطنين الذين دفعتهم الحرب إلى المنافي. وكأن السوداني يصبح خارج دائرة الاهتمام بمجرد عبوره الحدود.

المطلوب ليس الدخول في مواجهة مع السلطات الليبية، ولا التشكيك في قراراتها السيادية، بل فتح حوار مباشر ومسؤول معها. المطلوب أن يحمل رئيس الوزراء ووزير الخارجية حقائبهما إلى طرابلس، وأن يجلسا مع المسؤولين الليبيين للبحث عن حلول عملية تحفظ مصالح ليبيا وكرامة السودانيين في آن واحد.

يمكن التفاهم على مصفوفة زمنية للعودة الطوعية عندما تتوفر الظروف المناسبة، ويمكن الاتفاق على فترة سماح إنسانية تتيح للناس ترتيب أوضاعهم، ويمكن إيجاد آليات قانونية تميز بين اللاجئ الهارب من الحرب وبين المهاجر غير النظامي.

أما سياسة الصمت والانتظار فلن تنتج سوى مزيد من الخوف والمرارات.

السودانيون في ليبيا لا يطلبون امتيازات خاصة، ولا يبحثون عن معاملة استثنائية. كل ما يريدونه أن يشعروا بأن لهم دولة تتحدث باسمهم حين تضيق بهم الدنيا.

ولهذا نقول مرة أخرى: اصحي يا وزارة الخارجية... فهناك مواطنون ينتظرون من يسأل عنهم قبل أن يصبحوا مجرد خبر عابر في نشرات الأخبار.

إيقاع الأمة

الأمير محمد نقد الله عريسًا

تم يوم الجمعة بالقاهرة عقد قران محمد عبد الرحمن عبد الله نقد الله، على نسرين البكري المكي. وقام بعقد القرآن الشيخ الدكتور عبد المحمود أبو، وسط حضور كبير.

«صوت الأمة» تتمنى للعروسين حياة زوجية سعيدة.

عدد جديد من «كتابات سودانية»

تلقت «صوت الأمة» نسخة من آخر عددين لمجلة «كتابات سودانية» التي تصدر عن دار الدراسات السودانية يشرف عليها الدكتور حيدر إبراهيم ويرأس تحريرها بكري جابر، «صوت الأمة» اطمأنت على صحة دكتور حيدر إبراهيم، وتمنت السلامة لرئيس تحريرها بكري جابر العائد إلى مقر إقامته بأستراليا.

فول فريد

احتفى رواد مواقع التواصل الاجتماعي، بعودة «فول فريد»، إلى العاصمة الخرطوم من نهر النيل. يعتبر المحل من أشهر محلات الفول في الخرطوم بحري شارع الشهيد محمد هاشم مطر.

سيف الدولة حمدنا الله في القاهرة

احتفت الكاتبة بـ «صوت الأمة» لبنى أحمد حسين يوم الجمعة بالقاهرة بالمستشار سيف الدولة حمدنا الله بحضور المستشارين محمد الحافظ ومعز حضرة، وكوكبة من الصحفيين السودانيين، والأستاذة أسماء الحسيني.

لبنى أحمد حسين

كلام رجال

قانون عبد الرحيم دقلو، مرة أخرى!
سجن دقريس... وما أدراك ما سجن دقريس

عليك أن تسأل قوقل عن سجن دقريس ليبرز لك أفلام رعب حقيقية، لا خيالًا سينمائيًا، وصورًا من القسوة اضطرت قوقل نفسها لحجبها. سجن صار اسمه: جهنم!

لا أحد يملك، بالطبع، إحصاءات دقيقة لعدد المسجونين هناك. فالداخل إلى دقريس أكثر من الخارج منه... سجن لم يعد مجرد مكان للاحتجاز، بل صار أداة تهديد. قادة محليون في قوات الدعم السريع لا يهددون الأعداء بسجن دقريس، بل يهددون جنودهم أنفسهم: مَنْ يتذمر، مَنْ يشكو، مَنْ يلجأ إلى السوشيال ميديا، فمصيره: دقريس.

الأستاذ أحمد طه، في حوار مباشر على «الجزيرة مباشر»، سأل الناطق باسم قوات الدعم السريع عن مصير الصحفي معمر إبراهيم. أجاب بأنه سيُقدَّم إلى محاكمة، كما سيُقدَّم متهمون غيره.

محاكمة؟! وفق أي مواد؟ وأي قانون؟ اللهم إلا إذا كان "قانون عبد الرحيم دقلو"، ذلك القانون غير المكتوب الذي لم يولد مع الحرب، بل سبقها بسنوات.

قبل سنوات، وفي أكتوبر 2020، وفي مقال بعنوان: "قانون عبد الرحيم دقلو" نُشر بصحيفة «الديمقراطي»، كتبت حينما احتفت الخرطوم بمعاقبة قوات الدعم السريع لاثنين من منسوبيها بسبب اعتدائهما على طبيب بطلمبة وقود بالخرطوم، كتبت أن: «قبول قانون أولاد دقلو اليوم من شأنه فتح الباب غدًا لمحاكمة المدنيين في محاكم الدعم السريع». لم يكن اعتراضي يومها على العقوبات، بل على غياب القانون الذي يحكم المحاكمة.

واليوم يعود السؤال بصورة أقسى: إذا كان الصحفي معمر إبراهيم وغيره سيُحاكمون، فبأي قانون؟

قبل سنوات حذّرت من أن قبول قانون أولاد دقلو سيفتح الباب لمحاكمة المدنيين خارج القانون. اليوم يبدو أن الباب لم يُفتح فقط، بل ابتلع الآلاف. وفي دقريس، لا يسأل المسجونون: متى سنخرج من السجن؟ بل يسألون: هل سيكون القبر هو باب الخروج الوحيد؟

منشن:

محمد حسن التعايشي عضو مجلس السيادة المنقلب عليه.

الحوار سوداني والتفاؤل أمريكي!!

تكتسب التحركات الدبلوماسية الأخيرة الرامية إلى إنهاء الصراع في السودان، زخمًا جديدًا يعيد صياغة المشهد السياسي، مدفوعًا بجهود دولية منسقة وتفاؤل أمريكي لافت عبّر عنه المستشار الأمريكي للشؤون الأفريقية مسعد بولس، والذي أكد تحقيق تقدم دبلوماسي كبير يعتمد على حشد تأييد واسع شمل عشرات الدول والمنظمات الدولية لإعلان مبادئ برلين، مما يمهد الطريق لتأسيس مظلة دولية قوية تدفع باتجاه الحل السلمي والشامل.

ويأتي انتهاء اجتماع الحوار السوداني-السوداني في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والذي رعته الآلية الخماسية، ليمثل خطوة عملية متقدمة تجاوزت مجرد النقاشات النظرية إلى صياغة توافقات ملموسة على الأرض، حيث أسفرت المداولات المكثفة عن اتفاق تاريخي بين القوى السياسية المشاركة يقضي بضرورة الإنهاء الفوري للحرب، والبدء في تشكيل لجنة تحضيرية تتولى التأسيس الفعلي للعملية السياسية المقبلة وتحديد ملامحها وتوسيع قاعدة المشاركة فيها.

هذا التطور المهم يعزز الرؤية التي طرحها مسعد بولس بشأن البناء على المرجعيات الدولية السابقة وصياغة بيان مشترك يحدد مسار التقدم السياسي، حيث يمنح اتفاق القوى السياسية في أديس أبابا، دفعة قوية للمساعي الأمريكية والإقليمية الهادفة إلى تمكين قيادة مدنية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية وتشكيل حكومة مدنية مستقلة تلبي تطلعات الشعب السوداني.

ويبقى المحك الرئيسي؛ نجاح اللجنة التحضيرية الوليدة في تحويل اتفاق إنهاء الحرب إلى آليات تنفيذية متماسكة قادرة على الصمود أمام التحديات الميدانية، وضمان التلازم بين المسار السياسي وتدابير حماية المدنيين، وفتح الممرات الآمنة للمساعدات الإنسانية دون عوائق، وهو ما يشكل الجوهر الحقيقي للمقاربة الدولية الحالية الساعية لإنقاذ السودان واستعادة استقراره.

أشرف عبد العزيز

على المحك